الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامــعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قســـــم الحـــــقوق

مــيدان الحقوق و العلوم السياسية

تخصص: **قانون اداري**

دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: قانون اداري

إعداد الطلبة:

-بوعشرين موسى

-لوصيف فيصل

إشراف الأستاذة:

د.عبد العزيز سلمى عشبة

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
.....	.....	جامعة المسيلة	رئيسا
عبد العزيز سلمى عشبة	أستاذ مساعد -ب-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
.....	.....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية 2023- 2024

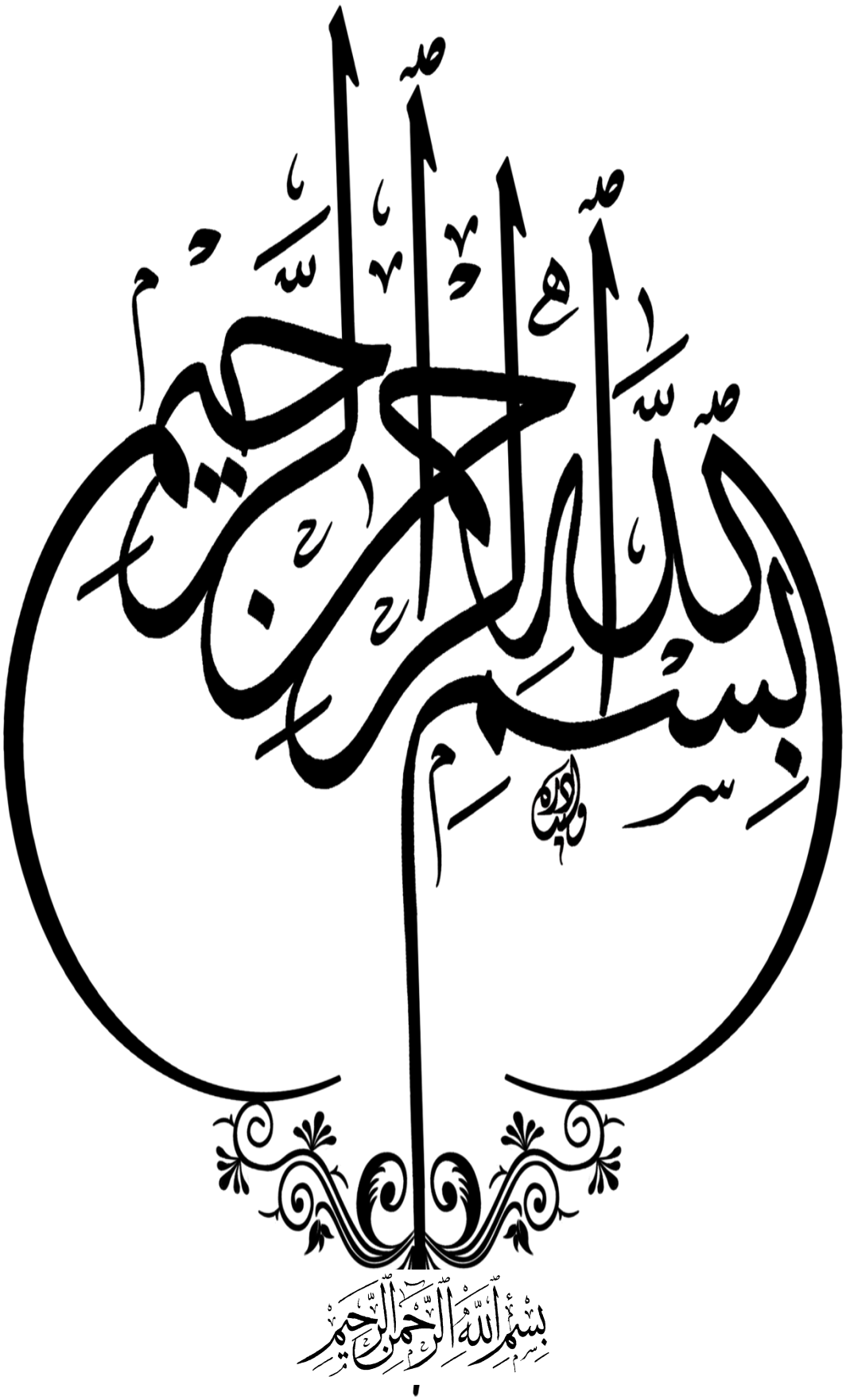
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): بوعشرين موسى ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 205696289 والصادرة بتاريخ 2020/02/09
المسجل(ة) بكلية/معهد العلوم السياسة ..... قسم ..... السمعة
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها: دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/03

توقيع المعني (ة)

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): لوصيف فيصل الصفة: طالب، أستاذ، باحث سنة ثانية ماستر

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 204305**** والصادرة بتاريخ 2019/02/27

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم قانون إداري

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024/06/03

توقيع المعني (ة)

شكر وتقدير

أولاً وقبل كل شيء، نحمد الله ونشكره على نعمته سبحانه وتعالى وتوفيقه لنا في مجمل هذا المسعى البحثي. ثانيا، نتقدم بخالص الامتنان و التقدير للدكتورة عبد العزيز سلمى ؛ مشرفا واستاذا و أختا كبرى لا تسعها كل قواميس الشكر والامتنان، لجهدها وتوجيهاتها وإشرافها الثمين في سبيل اخراج هذا البحث واكماله بنجاح ، وكذلك على وفرة المشورة المقدمة ورحابة الصدر التي كانت تستقبلنا بها .

كما نخص بالشكر والاحترام والتقدير، لرئيس قسم الحقوق وكل الاساتذة و موظفي الادارة و عمال الكلية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة وكل من رافقنا في رحلتنا العلمية لنيل شهادة الماستر، وكل من ساعد في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

بوعشرين موسى/لوصيف فيصل

إهداء

إلى أمي قرة عيني

إلى أبي الفاضل

إلى زوجتي الغالية و فلذات كبدي امير ويحي وقرة عيني جوري واخر العنقود محمد

إلى كل اخوتي و أخواتي

إلى كل من كان لهم بالغ الأثر في اجتياز الكثير من العقبات والصعاب،

إلى جميع الاساتذة الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لنا

أهدي إليكم هذا البحث.

بوعشرين موسى

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛

فلقدكان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيرًا (أمي الغالية).

إلى زوجتي و أبنائي فاروق وحنين وحسام

إخوتي و أخواتي؛ أصدقائي وكل من من يعرفني

أُهدي إليكم بحثي

.

لوصيف فيصل

مقدمة

مقدمة:

عرفت الحوكمة البيئية تطورات هامة وتنوعت من خلال القضايا المشكلات البيئية المعالجة نتيجة للظروف البيئية والتدهور البيئي الذي يعيشه العالم، وهو الأمر الذي استوجب مراعاة الإعتبارات البيئية وشروط المحافظة عليها عند القيام بالأنشطة الاقتصادية والتنموية بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة، والعمل على التقليل من تدهورها من جهة، وتحقيق تنمية مستدامة تقوم على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وعلى إستخدام تكنولوجيات نظيفة وتقليل الآثار غير مرغوب بها للتلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية إلى جانب التحكم في الأنظمة الإنتاجية ومواكبة المستجدات العالمية.

وفي سياق التطورات التكنولوجية التي شملت الميدان الصناعي ومع ارتفاع عدد المصانع والآلات تبلورت ظاهرتان أساسيتان تمسان النظام الإيكولوجي هما التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، حيث نجم عنهما الاحتباس الحراري، واتساع ثقب الأوزون، واستنزاف الثروات و الموارد بشكل غير عقلاني، وفي ظل هذه الأحداث تعددت الأنظمة التي تسعى إلى حماية البيئة، وتأمين حقوق الأجيال القادمة و بالتالي تحقيق تنمية مستدامة حيث يرتبط تحقيق هذه الأخيرة بالعديد من المتطلبات التي من أهمها الحوكمة البيئية وهذا نظرا لوجود علاقة وثيقة بين البيئة والتنمية المستدامة.

وتتجلى **أهمية** دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في:

- معرفة دور الحوكمة البيئية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة، والسعي لمعرفة سبل حماية البيئة والحفاظ على توازنها وتفادي تدهورها بتفعيل مقومات الحوكمة البيئية لتحقيق الحماية البيئية وضمان استمرارية مواردها.
- كما أن موضوع دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة يشكل محاولة تفكيكية للحوكمة البيئية من خلال التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالحوكمة البيئية وعلاقتها

بالتنمية المستدامة، حيث يعتبر موضوع البيئة الشغل الشاغل لجميع الدول في العالم، فلهذا الموضوع أهمية كبرى كون البيئة هي الوسط الحيوي الذي يعيش فيه الفرد، اذ لا بد من معرفة سبل حمايتها و استمرارها وهذا ما يظهر من خلال دراسة و تحليل مختلف العوامل والسلوكيات التي قد تؤثر سلبا على البيئة وتخل بتوازنها، وبالتالي تفادي كل هذه المؤثرات السلبية عن طريق تفعيل الحوكمة البيئية بغية تحقيق تنمية مستدامة.

وتنطوي دراستنا على جملة من **الأهداف** التي تتحدد في:

- محاولة إبراز مفهوم الحوكمة البيئية كإطار نظري بغية إدراك أهمية البيئة، وخطورة تلويثها واستنزاف مواردها
- دراسة الأطر القانونية، الإجراءات، والمبادرات اللازمة لتفعيل الحوكمة البيئية على أرض الواقع.
- الوقوف على ضرورة الاهتمام بالحوكمة وفهمها فهما تاما ومحاولة تطبيق مبادئها.
- تهدف إلى لفت الباحثين في المجال القانوني لهذا المجال ومحاولة تقنين الآليات الكفيلة بتطبيق مبادئ الحوكمة على التنمية المستدامة.

ويعود **اختيارنا لهذا الموضوع** لتظافر عدة أسباب منها **أسباب موضوعية** كمحاولتنا التعرف على مبادئ الحوكمة البيئية والتعمق في فهم خصائصها ومزاياها ودورها في القضاء على الفساد، بالإضافة إلى معرفة المجهودات المبذولة لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة انطلاقا من تفعيل آليات الحوكمة خاصة أن وضوع الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة لاقى صدى كبير سواء على الساحة الوطنية أو الدولية وما تتداوله وسائل الاعلام عن خطورة التهديدات البيئية التي تصاعدت في الآونة الأخيرة من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة الذي أصبح هدف الألفية الثالثة من جهة أخرى.

أما **الأسباب الذاتية** التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع في الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع والاطلاع عليه، واشباع الفضول العلمي، كما أننا نطمح أن تكون دراستنا هذه

اضافة لبنة جديدة في مجال البحث العلمي، واثراء المكتبة الجامعية واستكمالا للمسار الذي سبق للباحثين التطرق له.

على ضوء ما سبق يمكن طرح **الاشكالية** التالية: "**إلى أي مدى تساهم الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة ؟**"

ويتفرع من هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالحوكمة؟ وما هي التنمية المستدامة؟
- ماهي العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة؟
- ماهي آليات الحوكمة البيئية ؟ وماهي فواعلها؟

وقصد الاجابة على الاشكالية المطروحة و كل التساؤلات الفرعية وللاحاطة بمختلف جوانب الدراسة استعملنا **المنهج الوصفي** وكذا **المنهج التحليلي** بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وأخضعناها للتحليل والمناقشة بما يخدم أهداف بحثنا ومن ثم اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في اعطاء مرجعية مفيدة.

وبغية الاجابة على اشكالية الدراسة وانطلاقا منها ونظرا لأهمية الموضوع حاولنا معالجته وفق **خطة** تحتوي على فصلين: الأول اطار نظري للدراسة قسمناه إلى مبحثين الأول ماهية الحوكمة، والثاني ماهية التنمية المستدامة، أما الفصل الثاني فكان تأثير الحوكمة البيئية على التنمية المستدامة، قسمناه بدوره إلى مبحثين: الأول هو المقاربات التفسيرية لعلاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة، والثاني دور فواعلها الدولاتية وغير الدولاتية في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

إن الحديث عن الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، يظهر من خلال تناول كل متغير على حدى وذلك بغية معرفة حلقة الوصل بينهما، وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة، إذ لابد بداية من دراسة مفهوم الحوكمة البيئية الذي يعتبر من المفاهيم الحديثة وهذا نظرا لما أصبحت تعاني منه البيئة من مشاكل على مختلف المستويات هذه المشاكل التي لم تعد تؤثر على حياة الأجيال الحالية فحسب، بل أصبحت تهدد حياة الأجيال المستقبلية، ونتيجة لهذا الوضع ارتبط مفهوم البيئة بمفهوم التنمية وظهر ما يعرف بالتنمية المستدامة، التي أصبحت مطلبا ضروريا في حياة الأفراد والمجتمعات، ومن هذا المنطلق يتضح أن الحوكمة البيئية تلعب دورا مهما و بارزا في تحقيق تنمية مستدامة وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية الحوكمة

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

تعد الحوكمة مصطلحا حديثا وواسع التداول في مجالات عدة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي، وله خصائص وتركيبة تميزه عن غيره من المصطلحات كالحكومة والإدارة العامة وإدارة العمليات.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة

1-التعريف اللغوي:

الحوكمة لغويا هي التحكم والسيطرة من خلال قواعد و ضوابط وأسس لتحقيق الرشد وهي نظام رقابي بصورة علنية ومتكاملة داعمة للشفافية والمسؤولية والموضوعية[1].

الحوكمة مأخوذة من لفظ الحاكمية أو الحِكامة في الحكومة وهو لفظ جديد على اللغة العربية، وأُخذ لفظ الحوكمة بالسياق على وزن فوعلة وبالاتساق مع كلمة الحوسبة والعولمة، حيث تأتي كلمة الحوكمة

[1] غسان علي سلامة ، الحوكمة في ظل العولمة ، المؤتمر العلمي الدولي : عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، 15_17ديسمبر ، 2012 ص6.

على غرار كلمة الحكومة وللتفرقة بين الكلمتين فإن كلمة الحوكمة تعني مجموعة الأنشطة التي تمارسها الحكومة، وامتد معناه ليشمل مجموعة الأنشطة الاقتصادية والسياسية[1].

2-التعريف الاصطلاحي:

إن أول استخدام لمصطلح حوكمة كان بفرنسا وذلك في القرن الثاني عشر ميلادي كمرادف لكلمة حكومة، وفي سنة 1478م تم استخدام المصطلح في المقررات الإدارية والقانونية في مدن الشمال الفرنسي والتي كانت خاضعة للسيطرة الهولندية [2].

كما أشار مؤرخون إنجليز استخدام مصطلح حكم في العصور الوسطى وذلك لتمييز السلطة الإقطاعية، وفي سنة 1840م استخدم الملك بيدمونت تشارلز ألبرت مصطلح الحوكمة كإطار لحل المشاكل الاقتصادية وسوء التسيير والكساد التي عانت منه المملكة[3].

ويعتبر مصطلح الحوكمة **gouvernance** من المصطلحات الحديثة والمنتشرة في المجال السياسي ، وكذا الاقتصادي ، ورغم كثرة تداول المصطلح إلا أنه لا يوجد إجماع حول تعريف محدد له ، ولم يشتمل على صياغة متعارف عليها ، بل تتعدد صياغاته فيرد المصطلح تارة الحاكمية وتارة أخرى الحكامة و الحوكمة وكذا الحكمانية ، ورغم اختلاف الصيغ إلا أنها تشترك في خصائص مثل المسائلة ، المحاسبة ، التمكين والتخويل[4].

[1] موسوعة المحامون العرب، الحوكمة في السعودية، مقال منشور على موقع: https://alomarylawfirm.com/ ، تاريخ الاطلاع: 2024/03/18، على الساعة: 22:24.

[2] حسين عبد القادر، الحكم الراشد و اشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 23.

[3] خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطسنة، الجزائر، 2010/2009، ص 20.

[4] نوال ثعالبي ، دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010 ، ص 15.

وتعرف الحوكمة على أنها وضع معايير وآليات حكم لأداء الأطراف ، وذلك بتطبيق الشفافية ، فهي سياسة للإفصاح عن المعلومات، وأسلوب لقياس الأداء ومحاسبة المسؤولين ومشاركة الجمهور في عملية الإدارة والتقييم[1].

وقد جاءت التقارير العالمية بتعريفات أخرى للحوكمة نذكر على سبيل المثال التعريف الذي جاءت به مؤسسة التمويل الدولية I.F.C والتي ترى بأن الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، كما عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة U.N.U.E الحوكمة على أنها ممارسة السلطات السياسية والإدارية والاقتصادية لإدارة شؤون المجتمع على كافة الأصعدة[2].

ويعرفها البنك الدولي على أنها الهياكل والوظائف والعمليات والتقاليد المؤسساتية التي تستخدمها واستحدثتها الإدارة العليا للمؤسسة ، وذلك للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة[3].

الفرع الثاني: مبادئ وأبعاد الحوكمة

أولا: مبادئ الحوكمة:

ترتبط الحوكمة ارتباطا وثيقا بمكافحة الفساد، ووفقا لذلك، فإن بعض المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة هي أيضا مبادئ لمكافحة الفساد، وعندما لا تلتزم الأنظمة السياسية بهذه المبادئ، فمن الممكن أن تكون مؤسساتها غير قادرة على تقديم الخدمات العامة وتلبية احتياجات الناس، و مبادئ الحوكمة هي[4]:

1-المشاركة: وهي فرصة مشاركة جميع قطاعات المجتمع بشكل فعال في عملية اتخاذ القرار المتعلق بجميع القضايا ذات الأهمية، ويتم تعزيز المشاركة عن طريق تمكين البيئات التي يتم فيها نشر المعلومات ذات الصلة بشكل مناسب في الوقت المناسب بحيث يتمكن جميع الأشخاص المعنيين من التعبير عن آرائهم بطريقة غير مقيدة[5].

---

[1] صالح زباني ، مراد بن سعيد ، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وإشكالات ، ط 1 ، دار قانة للنشر والتجليد، باتنة 2010، ص 27.

[2] أنصار أمين الراوي ، محددات الحوكمة ، دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول : عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، طرابلس ، لبنان ، 17.15 ديسمبر 2012 ، ص 04.

[3] world bank.gouvernance and development (Washington: world bank publications) 1992, p 01.

[4] تقرير الامم المتحدة ، مكافحة الفساد: اطر دستورية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ص 15.

[5] المرجع نفسه، ص 16.

2-سيادة القانون: سيادة القانون هي ممارسة سلطة الدولة باستخدام وتوجيه المعايير المنشورة التي تجسد القيم الاجتماعية المدعومة على نطاق واسع وتتجنب الخصوصية وتتمتع بدعم عام واسع النطاق وهذا يعني أن الأطر القانونية الموجودة، والنظام والقانون، والنظام القضائي المستقل والفعال وحقوق الملكية والعقود مطبقة وتطبق معايير حقوق الإنسان وهناك قيود دستورية على سلطة السلطة التنفيذية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستجيب القوانين العادلة والمنفذة بشكل محايد لاحتياجات المجتمع، ومن الجدير بالذكر أن كل دولة تقريبًا بما في ذلك الدول الفاسدة والقمعية يمكنها أن تسن وتنفذ قوانين لا تضمن المتطلبات المذكورة أعلاه، وعلى الرغم من ذلك، تتطلب سيادة القانون الحقيقية تعاون الدولة والمجتمع ويعد ذلك نتيجة عمليات اجتماعية معقدة وعميقة الجذور[1].

3-الشفافية: توجد الشفافية عندما يستطيع أفراد المجتمع المعنيين فحص عملية صنع القرار المتخذ من قبل من هم في السلطة، تعتمد الشفافية على الشراكة: يجب على المسؤولين إتاحة المعلومات، ويجب أن يكون هناك أشخاص ومجموعات لديهم أسباب وفرص لاستخدام المعلومات. ومن بين هذه العوامل وجود قضاء مستقل وصحافة حرة قادرة على المنافسة ومسؤولة بالإضافة إلى مجتمع مدني نشط وناقد، ويجب أن تكون القواعد والإجراءات متاحة للتدقيق ومفهومة مما يعني أن الحكومة النزيهة توضح ما يجري من تصرفات وكيف تحدث ولماذا، ومن يشارك، وما هي القرارات التي تتخذ بشأن المعايير. وتُعد الشفافية هي أيضا أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها مكافحة الفساد، وفيما يتعلق بهذا الشأن، فإن المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تتطلب من الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية في مؤسساتها العامة. وتتطلب الشفافية موارد هائلة ونظامًا يوفر التدفق الحر للمعلومات ذات الصلة والتي يمكن لأصحاب المصلحة الوصول إليها بسهولة وبطريقة مفهومة بحيث يمكن مراقبة القرارات وتنفيذها بسهولة[2].

4-الاستجابة: توجد الاستجابة عندما تخدم المؤسسات والعمليات جميع أصحاب المصلحة بسهولة وبطريقة سريعة ومناسبة بحيث تتم حماية مصالح جميع المواطنين، وتشير الاستجابة أيضًا إلى تحديد

---

[1] ورود فخري ، تعريف ومفهوم الفساد في القانون، مقال منشور على: HTTPS://WWW.MOHAMAH.NET/LAW، تاريخ الاطلاع: 2024/03/18، على الساعة: 00:34.

[2] حاجي العلجة، دور الشفافية في تحقيق الحوكمة العامة، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير، العدد 26، جامعة الجزائر3، 2012، ص 104.

الممارسات المضمنة والقائمة على التميز والتي تؤثر على الجماعات الأقلية أو العرقية ومعالجتها بما في ذلك مراعاة الاعتبارات الجنسانية ومشاركة جميع الجنسين في الحوكمة، ومن الممكن ادراج آليات تحسين الاستجابة اللامركزية الانتقائية حيث أنه من المفترض أن تكون الحكومات المحلية أكثر انسجامًا مع احتياجات ناخبيها ويمكنها أن تخدم الناس بشكل أسرع والذين من الممكن أن يصبحوا بدورهم أكثر مشاركة في صنع القرار، ويمكن لمواثيق المواطنة وقوانين التسهيل أن تزيد من الاستجابة عن طريق توفير أطر زمنية لكل خطوة في تحقيق خدمات الخطوط الأمامية والخطوط الساخنة والموظفين المتفانين في تلقي الشكاوى والمظالم ومتابعتها على الفور، ومن الصعب قياس الاستجابة لأغراض المقارنة خاصة على المستوى الدولي[1].

5-توافق الآراء: يضمن توافق آراء أن تخدم الأنظمة الحالية المصالح العليا للمجتمع، وقد يكون هذا أحد أصعب المبادئ حيث من المحتمل أن يؤثر أي عمل أو سياسة على مجموعات مختلفة في المجتمع بطرق مختلفة وغالبًا ما تكون متعارضة، ولذلك يجب أخذ وجهات النظر المختلفة في الاعتبار[2].

وللوصول إلى حل وسط، يجب أن يكون هناك بنية وسيطة قوية ونزيهة ومرنة حتى يمكن تحقيق المصالح العليا للمجتمع بأسره. ويعد كل من جلسات الاستماع العلنية والاستفتاءات العامة ومنتديات النقاش والحق القانوني للمواطنين في تقديم الالتماسات للقادة حول آليات السياسة والتشاور أمثلة على وسائل العمل من أجل الوصول إلى توافق في الآراء أو إلى حل وسط على الأقل[3].

6-الإنصاف والشمول: يتواجد الإنصاف والشمول عندما يكون لدى لكل فرد فرص لتحسين رفاهيته أو الحفاظ عليها. وهذا يعني أن أخذ جميع أفراد المجتمع وخاصة الأكثر ضعفاً في الاعتبار عند وضع السياسات ولا يشعر أي شخص بالعزلة أو الحرمان من الحقوق أو بتركه في الخلف، وتتطلب الحوكمة الرشيدة إيلاء الاهتمام التفضيلي لمحنة الفقراء والمهمشين والمحتاجين، وهذا يتماشى مع مبادئ النزاهة لدى راولز والتي تنص على أن الأسوأ في المجتمع يجب أن يحصل على صفقة عادلة[4].

---

[1] منى كامل حمد، دليل حوكمة الشركات استجابة جوهرية لتحقيق الحكم الرشيد – دراسة مقارنة، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد1، العدد 1، جامعة النهرين، العراق، 2016، ص 89.

[2] تقرير الامم المتحدة ، المرجع السابق، ص 19.

[3] سامية بابوري، الاصلاح السياسي و الحوكمة الرشيدة، دراسة في العلاقة و المضامين، دفاتر السياسة و القانون، العدد 19، جوان 2019، ص 281.

[4] بوسماحة محمد، آلية تطبيق الحوكمة في البنوك في ظل الشمول المالي، مقال منشور على موقع جامعة بشار، الجزائر، بتاريخ: 2022/05/10، ص 193.

7-فعالية الحكومة و كفاءتها: تتواجد فعالية وكفاءة الحكومة عندما تستخدم العمليات والمؤسسات الموارد أفضل استخدام لتحقيق نتائج تلبي احتياجات المجتمع، وتتطلب الفعالية والكفاءة تحسين الجودة وتوحيد تقديم الخدمات العامة وإضفاء الطابع المهني على البيروقراطية وتركيز الجهود الحكومية على الوظائف الحيوية والقضاء على التكرار أو التداخل في الوظائف والعمليات، ومن أجل تقديم الخدمات العامة يجب على الوكالات تلبية احتياجات المواطنين على الفور وبصورة كافية وتبسيط الإجراءات الحكومية والحد من الروتين واستخدام التكنولوجيا المناسبة عندما يكون ذلك ممكنًا وكذلك تنسيق العمليات بين مختلف الوكالات الحكومية للقضاء على متطلبات المعلومات الزائدة عن الحاجة، كما يمكن القول إن هناك حتمية معيارية تدعم الحوكمة الرشيدة لتوظيف الموارد والسلطات بطريقة أخلاقية ومهنية تثبت النزاهة وتزيد من القيم العامة والمصالح العامة[1].

8-المساءلة: تعتمد المساءلة على مبدأ أن كل شخص أو مجموعة مسؤولون عن أعمالهم وخاصة عندما تؤثر أفعالهم على المصلحة العامة، ويشار إلى محاسبة أو مسؤولية أفعال الشخص بحيث توجد أنظمة لصناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للرد على الجمهور وكذلك لأصحاب المصلحة المؤسسيين، وتعد المساءلة جزء من مسألة التصميم المؤسسي مما يعني ضمنيا أن الضوابط والتوازنات الرسمية يمكن ويجب أن تُبنى في أي بنية دستورية، ويعد تعزيز المساءلة أمر مهم أيضاً لمنع الفساد وهو أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[2].

ثانيا: أبعاد الحوكمة: تستند الحوكمة إلى ثلاث أبعاد تتمثل في:

1-البعد الاقتصادي: يتضمن الأهداف الاقتصادية للدولة ويوفر نظام المعلومات المالية وغير المالية الذي يساعد الدولة في تنمية مداخيلها ومضاعفتها وضمان استدامة أعمالها وينطوي تحته عنصرين أساسيين[3]:

أ-**الإفصاح المالي:** يشمل نظام المحاسبة والتقارير باختلاف أنواعها.

[1] محمد جلولي و آخرون، أثر فعالية الحكومة والنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على مجموعة من دول عرب افريقيا، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 11، العدد1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022، ص ص 91-92.

[2] قسوم حنان، أثر الشفافية و المساءلة على الاصلاح الاداري، مجلة أبحاث، العدد4، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سطيف01، ص 10.

[3] حرفوش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف.

ب-الرقابة الداخلية: تشمل لجان التدقيق، إدارة المخاطر... .

و يوضح هذا البعد الاستراتجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع و الانتاج، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية.

2-البعد القانوني:

ويعني بشكل عام التزام مؤسسات الدولة بالقوانين والتشريعات الوطنية السارية المفعول وفي كل المجالات وخاصة تلك التي تنظم العلاقة بينها وبين أصحاب المصالح وتحدد حقوق وواجبات كل طرف في العلاقة.

هذا البعد يؤكد على أن يتعهد النظام السياسي في المجتمع بتبني سياسات التنمية المستدامة و وضع استراتيجيات تحققها و الالتزام . بتنظيم برامجها من خلال إنجازات وإجراءات و تشريعات يتم الالتزام بها، كما يتضمن هذا البعد جعل الحوكمة أكثر ديمقراطية وفقا لقوانين منظمة[1].

3-البعد البيئي: الحفاظ على البيئة خلال العملية الإنتاجية، حيث نجحت قضية البيئة في أن تفرض نفسها بقوة منذ أوائل السبعينات وذلك تحت تأثير التغيير الجوهري الذي حدث بظهور ما يعرف بالحركة البيئية، فمنذ ذلك الوقت تحرك الاهتمام بالبيئة إلى نطاق الدوائر العلمية المتخصصة وجماعات الحفاظ على البيئة إلى الأفراد العاديين، وذلك بتأثير مشكلات البيئة كالتلوث وسوء استخدام الموارد، و الواقع أن ظهور العديد من المشكلات البيئية العالمية خلال الفترة من عام 1966 إلى 1972 أدى إلى زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية[2]، حيث فرضت قضايا البيئة اهتماما خاصا على كل المستويات الإقليمية والمحلية و العالمية، من أجل أن يصبح مخططو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اعتبارهم قضية التوازن البيئي، فإذا اقتصرت خطط التنمية على تحقيق الأهداف الاقتصادية فإن ذلك يكون على حساب البيئة و احتمالات تدهورها، ولذلك لا بد من وجود تكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من

[1] بن براهم سارة، الحوكمة البيئية و دورها في تحقيق التمية المستدامة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص: السياسة العامة و الادارة المحلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص 27.

[2] مريم أحمد مصطفى، احسان حفظي قضايا التنمية في الدول النامية الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 129.

ناحية، وبين الأهداف البيئية من ناحية أخرى، وهذا يقتضي وضع مؤشرات جديدة لأساليب تقييم المشاريع، تؤخذ فيها النواحي البيئية في الاعتبار[1].

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة البيئية

الفرع الأول: تعريف الحوكمة البيئية

1-تعريف البيئة:

إن مصطلح البيئة قد عرف منذ أقدم العصور وكتب عنه علماء الإغريق واليونان وأول من استخدم هذا المصطلح هو العالم الألماني ارنست هايكل سنة 1866 وقد توصل لذلك بدمج الكلمتين اليونانيتين oikosالتي معناها المسكن و logos معناها العلم، هكذا عرف ذلك المصطلح بأنه العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه[2].

تعتبر البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته وكسائه ويمارس فيه علاقاته ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر[3].

كمصطلح علمي لها تعاريف عديدة منها : البيئة هي كل ما يحيط بالانسان من مكونات حية مثل النباتات والحيوانات ومن مكونات غير حية مثل الصخور والمياه و الهواء و الطقس وغير ذلك[4].

وفي مجال العلوم الاجتماعية يمكننا تعريف البيئة على أنها : مكونات كل المصادر والعوامل الخارجية التي من أجلها الإنسان أو مجموعة من الناس يكونوا مستجيبين أو ذوي حساسية لها[5].

---

[1] أحمد صالح العمرات، الأمن و التنمية – منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل ظروف العولمة، عمان، 2001 ،ص61.

[2] محمد خالد جمال رستم، التنظيم القانوني للبيئة في العالم، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص9.

[3] حسام محمد مازن، التربية البيئية قراءات، دراسات و تطبيقات، دار الفجر ، عمان، 2007، ص4.

[4] علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالموارد الإشعاعية والكيمياوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية ، الجزائر، 2008 ، ص6.

[5] رفعت رشوان، الارهاب البيئي في قانون العقوبات دراسة تحليلية نقدية مقارنة مصر : دار المعرفة الجديدة ، 2009 ، ص19.

2-تعريف الحوكمة البيئية:

إن دراستنا لمصطلح الحوكمة قد قربنا بشكل تدريجي لمعرفة مفهوم الحوكمة المختصة بالمجال البيئي، ومن جملة التعريفات نجد أن الحوكمة هي آلية صنع القرارات في مجال إدارة البيئة، والموارد البيئية[1].

وهي مجموعة العمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي يؤثر بها السياسيون وصناع القرار في الأفعال والنتائج البيئية، كما يمكن تعريفها من منطلق آخر على أنها الدعوة إلى تشارك القيادة والمسؤولية المشتركة وذلك حفاظا على الاستدامة البيئية، فهي مجمل الترتيبات المحددة لكيفية استخدام الموارد الأنشطة المؤثرة على البيئة، تقوم بتقدير وتحليل المشاكل وحصر السلوكيات المقبولة والمرفوضة والقوانين المطبقة على المؤثر في نموذج استعمال الموارد البيئية[2]، كما تشير الحوكمة البيئية إلى عملية صنع القرارات المتعلقة بمراقبة البيئة وحمايتها وتسيير مواردها، وفاعلية الحوكمة تتجلى بالقيادة لعقلانية والتسيير المستدام للنظام البيئي، وضعف الحوكمة يتسبب في نتائج بيئية كارثية[3].

الفرع الثاني: مباديء الحوكمة البيئية (التنمية، الحيطة، العدالة البيئية)

تستند الحوكمة البيئية على ثلاث مبادئ هامة وهي : مبدأ التنمية المستدامة – مبدأ الحيطة – مبدأ العدالة البيئية[4] .

1- مبدأ التنمية المستدامة: ونشأ المصطلح بعد تقرير بروتلاند **brutland** الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، وعند انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992، تم الاتفاق على أن التنمية المستدامة تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية وكذا الاجتماعية، فتنشأ دائرة صالحة بين هاته الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية عادلة من الناحية الاجتماعية، وممكنة من الناحية البيئية

[1] كريم الجسر، الحوكمة البيئية، تقرير واقع البيئة في لبنان، الواقع و التوجهات، ط2، لبنان، 2010، ص 140.

[2] خديجة ناصري ، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر، 2012/2011، ص ص 13-14.

[3] بلفضل غوثي و بوركبة عيسى، دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص بيئة و تنمية مستدامة، كلية الحقوق، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022/2021، ص 17.

[4] مهني وردة ، دور الرشادة البيئية في تطريس الحق في البيئة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 24 جوان 2017، ص 126.

تدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة[1].

وقد تزامن ظهور مفهوم الحوكمة مع تطور مفهوم التنمية ذات البعد الاقتصادي البشري وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة[2].

وتعرف التنمية المستدامة اقتصاديا على أنها إجراء خفض عميق ومتواصل لاستهلاكات الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في نمط الحياة السائد، وبالنسبة للدول النامية فالتنمية المستدامة هي توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا[3].

وتعرف سياسيا على أنها العملية والتي يتم بموجبها توسيع فرص الاختيار أمام الناس لجعل التنمية أكثر ديمقراطية و أكثر مشاركة للأفراد بطريقة كاملة للقرار المجتمعي، كما تعرف بيئيا على أنها القدرة على الاستمرار والتواصل في استخداماتها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الإطار البيئي والعمل على تنميتها في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض[4].

وتعرف علميا على أنها ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلى عصر من الصناعات التقنيات النظيفة والتي تستخدم أقل قدر من الموارد والطاقة وتنتج الحد الأدنى من التلوث[5]، وقد عرف المبدأ الثالث في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريوديجانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة على أنها

[1] ريد ديب، سليمان مهنا ، التخطيط من أجل تنمية مستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، الجمهورية العربية السورية ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الأول ، 2009 ، ص 489.

[2] نخلة بلخير ، البنى التحتية للحوكمة البيئية كإتجاه لتحديث القطاع العام ، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الأول حول تفعيل الدور التنموي للقطاع العام ، يوم 27 – 28 نوفمبر 2018 ، جامعة البليدة 2 ، الجزائر ، ص 10.

[3] عبد العزيز قاسم محارب ، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، الإسكندرية ، الدار الجامعية الجديدة ، 2011، ص 167.

[4] ماهر أبو المعاطي علي ، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة ، القاهرة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2012 ، ص 229.

[5] ماهر أبو المعاطي علي ، المرجع السابق ، ص 229.

ضرورة انجاز الحق في التنمية ، بحيث تحقق وعلى نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[1].

2- مبدأ الحيطة : تعرف الحيطة على أنها فعل يتمكن به من إزالة الشك ويرى ابن حزم على أنها اجتناب ما هو غير جائز، كما تعرف على أنها الوظيفة الشرعية أو العقلية المؤمنة من العقاب[2].

ويقتصر مبدأ الحيطة على مبدأ المسؤولية القانونية باعتبار ذلك جزء لا يتجزأ من المبادرة على تحليل المخاطر، وتبادل المعلومات، ويضع على عاتق السلطة العامة مسؤولية أساسية في إدارة المخاطر ومنه فإن مبدأ الحيطة يميل إلى تطبيق النتائج المترتبة عن المبادرة التقنية للمجتمع ولصالحه، وذلك عن طريق حمايته من مختلف أنشطة الإنسان وما يترتب عنها من أضرار على المجتمع والبيئة[3].

إن مبدأ الحيطة وجد في مختلف القوانين المنظمة للنشاطات، ويعد ضروريا لتفادي وقوع الضرر والانتقال للمعالجة البعدية المكلفة ماديا، والتي يترتب عنها آثار طويلة الأمد فاعتمدت التشريعات مبدأ الحيطة في أغلب النصوص القانونية صراحة أو من خلال المراحل والخطوات بغية تفادي سلوكات تؤدي إلى وقوع الضرر، وهذا المبدأ يعتبر أساسا يقوم عليه قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجزائري 03/10، ويتسم هذا المبدأ بطابعه الدولي فنجد له تأصيلا في القانون الدولي، واستثناءا في مبدأ تقابل الالتزامات كذلك في نفس القانون[4].

وعليه فإن الحوكمة البيئية بمختلف فواعلها وأطيافها تقوم على هذا المبدأ ليكون ركيزة في تفعيل الحكم الراشد وتجنب الأضرار البيئية المحتملة والمكلفة، وذلك من خلال مخططات وتدابير قبلية وتفعيل النصوص الحمائية والهيئات الرقابية حماية للبيئة وعناصرها.

3- مبدأ العدالة البيئية :نشأ مفهوم العدالة البيئية بشكلها الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية بداية الثمانينات، حيث لاحظت الجمعيات البيئية أن المعامل والمصانع والتي تسبب التلوث وبذلك الخطر على

---

[1] دوجلاس موسشيت ، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين ، مصر ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000 ، ص 17.

[2] محمد عمر سامعي ، نظرية الاحتياط الفقهي ، دراسة تأصيلية فقهية، دار ابن حزم ، مصر ، 2007 ، ص 19 .

[3] P.Kourilsky et G.Viney, le principe de précaution, rapport au premier ministre, paris ,editions odile,p72.

[4] شعشوع قويدر ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2014 ، ص 209.

صحة الإنسان قد تم بنائها بالمناطق الفقيرة والتي يسكنها السود ذو الأصول الإفريقية، مما عرض سكان تلك المناطق لأمراض كالسل الرئوي والربو وغيرها من الاعتلالات الصحية، وهو ما دفع إدارة الرئيس كلينتون سنة 1994 إلى إصدار المرسوم رقم 12898 يخول هيئة حماية البيئة الأمريكية اتخاذ الإجراءات القانونية لضمان معاملة عادلة ومنصفة لجميع الأفراد دون تمييز[1].

تعرف وكالة حماية البيئة الأمريكية EPA مبدأ العدالة البيئية على أنه المعاملة العادلة والمشاركة الفعالة لجميع الناس، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل، وذلك في الأمور المتعلقة بتطوير وتنفيذ وتطبيق القوانين والمراسيم والسياسات البيئية، ويتحقق ذلك عندما يتمتع كل فرد بنفس درجة الحماية من المخاطر البيئية والصحية، وبإمكانية الوصول المتساوي لعملية صنع القرار للحصول على بيئة ملائمة للعيش والتعلم والعمل[2] .

الفرع الثالث: مستويات الحوكمة البيئية

تتخذ الحوكمة البيئية أشكالا مختلفة ويمكن تصنيفها وفق معايير كثيرة لكن المعيار المتعارف عليه هو الحيز المكاني لذا قسمت إلى ثلاث مستويات وطنية – إقليمية – دولية.

1-الحوكمة البيئية الوطنية : ويقصد بها مجموعة النظم والسياسات المتبعة بيئيا على المستوى الوطني ، والتي تهدف إلى حماية البيئة، وكمثال على ذلك ما حدث لليابان من تسارع للنمو بعد الحرب العالمية الثانية ، مما أجبر الحكومة على إنشاء إطار عام للسياسة البيئية الوطنية، وسن قوانين تحدد المسؤوليات البيئية التي تقع على عاتق الحكومة والقطاع الخاص وكذا المجتمع المدني مؤسسة بذلك لامركزية إدارية بيئية ومعززة لفكرة المواطنة البيئية الصالحة بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص، وذلك لمراعاة الاعتبارات البيئية المحلية[3].

هذا كان مثالا على تطبيقات الحوكمة البيئية محليا ووطنيا، ومما لا شك فيه أن دول العالم انتهجت مسار الحوكمة البيئية كل وفق قدراته وكفاءاته، مع اختلاف التطبيقات والنتائج .

---

[1] Rich Anand, international Environmental Justice ; A North_South Dimension ,Ashgate Publishing ,Ltd, 2004,P09.

[2] بلفضل غوثي و بوركبة عيسى، المرجع السابق، ص 21.

[3] زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية قضايا وتطبيقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2003 ، ص ص 208-209.

ومن أشكال الحوكمة البيئية نجد أيضا ما هو مطبق على مستوى أكبر إقليميا.

2- الحوكمة البيئية الإقليمية : ويقصد بها السياسات والنظم البيئية السائدة في دولتين أو أكثر ، والتي تتضمن التنسيق والتعاون في المجال البيئي، وفي مواضيع محددة كالتلوث العابر للحدود، أو إدارة النفايات وكذا الموارد المشتركة، وكمثال على ذلك الإصلاحات الإقليمية الإفريقية في المجال البيئي وبناء هياكل مؤسساتية تعنى بذلك، حيث أطلقت الدول الإفريقية خطة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية سنة 2003 سميت الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) ، وتم بموجبها إقرار خطة عمل للمبادرة البيئية، والتي تعد أحدث السياسات البيئية في إفريقيا، وتعمل الخطة على دعم التعاون البيئي وتوجيه السياسة البيئية والدفاع عن مصالح القارة دوليا[1].

3- الحوكمة البيئية العالمية: يمكن تعريفها على أنها عملية الإدارة المشتركة للنظام العالمي من خلال الترتيب الهرمي للنظام المؤسساتي العالمي القائم على مبادئ المقاربة والشفافية، والاعتماد على القدرات الوظيفية والتنظيمية للفاعلين الأساسيين (الدول ، المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية، الشبكات العالمية، الشركات المتعددة الجنسيات...)، كما تعرف على أنها عملية تعاون تجمع الدول والمؤسسات والمنظمات والوكالات الدولية والتي تتدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في المجال البيئي وذلك بجملة من المبادئ والسياسات والأهداف الساعية الحماية البيئة[2].

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة : تقرير حول توقعات البيئة العالمية 4 البيئة من أجل التنمية ، نيويورك ، PNUE 2007 ، ص ص 226-227.

[2] جيمس بوتون وكولن برادفور : الحكومة العالمية كقوى فاعلة جديدة ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 4 ، المجلد 44 ديسمبر 2007 ، ص 12.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

المطلب الأول: تطور و نشأة التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة حديث رغم أن جذوره تمتد في الماضي البعيد، نظرا لعموميته وحداثة طرحه وتنوع معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع المفهوم كرؤية أخلاقية والبعض الأخر يتعامل معه كنموذج تنموي جديد، وهناك أيضا من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، وهذا ما أضفى على التنمية المستدامة نوع من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين التعمق في التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بها كما يجب أن تصمم مؤسسات الحكم في المجالات الثلاثة وهي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كي تسهم في التنمية الإنسانية المستدامة من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحرير القدرات البشرية وبالتالي تعزيز رفاه الإنسان من خلال القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة والنهوض بالمرأة.

بداية يمكن ذكر أهم المبادرات والمحطات لظهور التنمية المستدامة في شكل السياق التاريخي لظهور هذا المصطلح، والتي جاءت كما يلي:

1915 : نادت الجمعية الكندية لحماية البيئة بضرورة صيانة الدورة الطبيعية، حيث أشارت إلى أن ما يتم إستعماله هو ليس رأس المال الطبيعي وإنما فوائده الناجمة عنه، والاستمرار باستعماله بنفس الوتيرة سيرهن إمكانيات الإستفادة منه بالنسبة للأجيال القادمة[1].

1917 : يعتبر ملتقى **فونكس** بسويسرا أول إعتراف بمفهوم الإيكوتنمية، أي البحث عن السبل الكفيلة لتوفيق بين منطق الإنتاج الإقتصادي وإحترام البيئة، وخلصت إلى المطالبة بحل وسط وهو ضرورة التنمية مع الإحتراس من تخريب البيئة والإستعمال غير المعقلن للموارد [2].

1923 : عقد المؤتمر العالمي لحماية الطبيعة والذي إقترح ضرورة الموازنة بين حماية البيئة وإستعمال الموارد الطبيعية[1].

[1] D'humiers Patrick, Le Développement durable- Le Management De Lentreprise responsable , Editions D'organisation , France, 2005, P :106

[2] Frank Dominique Vivien, Jalons Pour Une Histoire De La notion De Développement Durable , Revue: Mondes en Développement, Vol 31, 2003, PP :5-21

1950 : الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعية ينشر أول تقرير حول البيئة العالمية وكان هدفه دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد إعتبر هذا التقرير الرائد خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة بين الإقتصاد والبيئة في ذلك الوقت[2].

1960 : إجتماع روما والذي أوضح الأخطار الناجمة عن النمو الديموغرافي والاقتصادي السائد، وكذا إستنزاف الموارد[3].

1968: إنشاء نادي روما الذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة، كما تم في نفس السنة إنعقاد الدورة الخامسة والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي –الأمم المتحدة– أين تم الإقرار بضرورة التحرك على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر البيئية[4].

1972 : نادي روما ينشر تقريرا تحت عنوان حدود النمو حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وينشر توقعاته لسنة 2100 بعنوان "the First global revolution،" ولعل من أهم نتائجه عن مسار النمو الاقتصادي في العالم، أنه سوف يحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرون بسبب التلوث وتعرية التربة.....الخ[5].

أفريل 1987 : بروز وظهور المولود المنتظر بعد ولادة عسيرة أطلق عليه التنمية المستدامة، ضمن تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك "والصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة برئاسة رئيسة وزراء النرويج برونتلاند، كما نشر التقرير أيضا في كتاب الذي أصدرته برونتلاند تحت عنوان "مستقبلنا".

---

[1] D'humiers Patrick, Le Développement Durable- Le Management De L'entreprise Responsable, OP.Cit, P :106

[2] Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivien, Le Développement Durable Enjeux Politiques Economique et Sociaux , La Documentation Française, IRD Edition, Paris, France, 2005, P :45.

[3] Hameoum Khaled, Développement Durable et PME- Introduction Du Concept de: Production Plu Propre, La Conférence De L'industrie et L'environnemen , Annaba, 2007, P :03

[4] حدة فروحات، استراتجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيقي التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد ،7كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، ،2010/2009، ص–ص: 125–126

[5] J.Ernult et A.Ashta, Développement Durable, Responsabilité Sociétale De L'entreprise, Théorie Des Parties Prenantes: Evolution et Perspectives , Cahiers Du CEREN 21, Groupe ESC Dijon Bourgogne, France, 2007, P06

المشترك"، و قد نبهت في ذلك الوقت إلى مخاطر المشاكل البيئية العالمية المتفاقمة من عام لآخر نتيجة للنشاطات البشرية غير المسؤولة، و كذلك نبهت إلى ضرورة محاربة كافة أشكال الفقر في العالم، وكذا مختلف المشاكل المتعلقة بشتى مجالات التنمية من إنتاج واستهلاك[1].

1992: قمة الأرض في ريو دي جانيرو، حيث أصبح واضحا أن اهتمام العالم يجب أن يكون موجها ليس لتأثير الاقتصاد على البيئة، وإنما على تأثير الضغط البيئي (تآكل التربة – أنظمة المياه – الغلاف الجوي) على المفاهيم الاقتصادية، في ريو أصبحت التنمية المستدامة تركز على سبعة مكونات تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية.

2000: وقع 147من رؤساء الدول والحكومات على إعلان الألفية وأكدوا مجددا تأييدهم لمبادئ التنمية المستدامة بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21 كما وافقوا على الأهداف الإنمائية للألفية والتي تتضمن إدماج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات وبرامج الدولة وتخفيض الفقد في الموارد البيئية[2].

30نوفمبر/11ديسمبر 2015 :انعقاد مؤتمر باريس الذي هدف إلى أربعة نقاط أساسية مشروع الاتفاق يتفاوت بحسب المستوى الإنمائي للدول، وهو منصف ومستدام وحيوي ومتوازن وملزم قانونا[3].

7 /18 –نوفمبر 2016 : ويعد هذا المؤتمر النسخة 22من مؤتمر الأطراف **COP22** حسب اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، وشاركت فيه 196دولة، أسفرت المشاورات المفتوحة والشفافة بين الأطراف خلال مرحلة ما قبل مؤتمر الأطراف و خلال COP22اعتماد الأطراف إعلان مراكش الذي يهدف الى العمل على الحد من التغير المناخي و مواصلة التنمية المستدامة[4].

---

[1] نبيل إسماعيل أبو شريحة، التوعية البيئية والتنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، ص ص 126 –127.

[2] ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ،2007 ص 23.

[3] تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهانسبورغ ، جنوب إفريقيا ، 26 أب – 4 أيلول 2015، الأمم المتحدة ،نيويورك .

[4] بن عرفة وحيد، المرجع السابق، ص 41.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، يجب اماطة اللثام عن الاستدامة كنقطة مبدئية، حيث يعود أصل الاستدامة إلى علم الايكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي.

الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة

نظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستديمة، فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، و هناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستديمة نوع من الغموض، و لإزالة ذلك يتعين عرض مختلف التعاريف و وجهات النظر السابقة والحديثة[1].

لقد أصبح مفهوم التنمية المستديمة واسع التداول و متعدد المعاني، و المشكل ليس في غياب التعاريف وإنما في تعددها و اختلاف معانيها.

مصطلح التنمية المستدامة développement durable هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي sustainable development الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية (القابلة للإدامة) أو (الموصولة) ولقد تم اختيار مصطلح (مستديمة) لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية[2].

كما يعرفها Edward barbier "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي[3].

---

[1] بن عرفة وحيد، المرجع السابق، ص 44.

[2] ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 23.

[3] عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة 07-08 أفريل 2008، جامعة سطيف، ص 4.

إن التنمية المستدامة تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى.

ولقد توصل تقرير برونتلاند [1] عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالأتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر[2].

يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل أو القدرة الاستيعابية البيئة المحيطة [3]، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: عرفتها على أنها هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، وقد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد[4].

إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره.

---

[1] نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج (رئيسة اللجنة).

[2] دوجلاس ، موسشين مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 63.

[3] غادة على موسى، مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، بحث مقدم المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة، مصر ، ماي 2007، ص 159.

[4] ماجدة احمد أبو زنط ، مرجع سابق ص 23.

و الملاحظ أن البعض يتعامل مع التنمية المستدامة كاتجاه جديد، يتناسب واهتمامات النظام العالمي الجديد و البعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي وربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة.

ونلاحظ إجمالا أن الإنسان هو محور جل التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي ومحاربة البطالة، وهناك اعتراف اليوم بالتنمية البشرية على اعتبار أنها حجر أساسي للتنمية الاقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، وأن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية :

- التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد.
- المحافظة على البيئة عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة.
- السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

الفرع الثاني: متطلبات التنمية المستدامة

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية[1]:

- **نظام سياسي:** يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار .
- **نظام اقتصادي** : يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات، نظام اجتماعي ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- **نظام إنتاجي** : يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- **نظام تكنولوجي:** يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
- **نظام دولي:** يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- **نظام إداري:** مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي .

[1] بن عرفة وحيد، المرجع السابق، ص 47.

- **نظام ثقافي** : يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

الفرع الثالث : أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى جملة من الأهداف جاءت من خلال النقاط التالية[1]:

✓ أن التنمية المستدامة عملية واعية – معقدة – طويلة الأمد – شاملة– ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية الاجتماعية – السياسية – الثقافية.

✓ مهما كانت غاية الإنسان، إلا انه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فان هدفه يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البني التحتية والفوقية، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة.

✓ هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أحسن توظيف لها في جميع الميادين؛ نموذج يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

المطلب الثالث: أبعاد و مبادئ التنمية المستدامة

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة

تستند التنمية المستدامة إلي أبعاد، يمكن ذكر أهمها كما يلي:

أولا: البعد البيئي

يوضح هذا البعد الاستراتجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة[2].

ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

[1] زرنوج ياسمينة، إشكالية التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط جامعة الجزائر، 2005–2006، ص 68.

[2] ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07–08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف، ص4.

- تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة.
- إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها.
- التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة.
- إدخال مفاهيم البيئة الآمنة وإلزامية المحافظة عليها من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم.
- إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع .
- تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنها المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف[1].

أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية وتعني: " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الايجابية[2].

و يمكن اختصارا ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي[3]:

- النظم الايكولوجية.
- الطاقة.
- التنوع البيولوجي.
- الإنتاجية البيولوجية.
- القدرة على التكيف.
- الإعلام والثقافة للجميع.
- الصناعة النظيفة.

[1] GUYONNARD Françoise Marie, WILLARD Frédirique le Management environnemental au développement durable des enterprises, ADEME, France, 2005, p : 05.

[2] اوسرير منور و بن الحاج جيلالي مغروة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التاسع ، ص 338.

[3] بن عرفة وحيد، المرجع السابق، ص 49.

ثانيا: البعد الاقتصادي

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول الشمال الصناعية هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا[1].

ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي[2]:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.
- تبعية البلدان النامية.
- المساواة في توزيع الموارد.
- الإنفاق العسكري.
- التفاوت في المداخيل.

ثالثا: البعد الاجتماعي

على الصعيد الإنساني والاجتماعي فان التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ومن هنا فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء على النقاط التالية[3]:

- ✓ المساواة في التوزيع.
- ✓ الحراك الاجتماعي.
- ✓ المشاركة الشعبية.
- ✓ التنوع الثقافي.
- ✓ استدامة المؤسسات.

---

[1] كربالي بغداد وحمادي محمد، إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 45، شتاء 2010 ، ص ص 11-12.

[2] بن عرفة وحيد، المرجع السابق، ص 50.

[3] حرفوش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف.

- ✓ نمو وتوزيع السكان.
- ✓ الصحة والتعليم ومحاربة البطالة.

رابعا: البعد التكنولوجي

و يعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون[1].

ويمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي[2]:

- تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
- تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة.
- استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر .
- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ويؤكد تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، هي أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب مراعاة ما يلي[3] :

- أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.
- أن لا تؤدى إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.
- تؤدى إلى تطوير الموارد البشرية، كمحاربة البطالة والفقر وتحسين وضعية المرأة في المجتمع؛ تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

---

[1] مقدم عبيدات و بلخضر عبد القادر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007، ص 51.

[2] مقال منشور على موقع: https://ecosoc.un.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2024/03/28، على الساعة: 23:44.

[3] بن عرفة وحيد، المرجع السابق، ص 52.

الفرع الثاني : مبادئ التنمية المستدامة

بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة مع بداية القرن الواحد والعشرين تبناها البنك العالمي، و تقوم هذه العقيدة على عشر مبادئ أساسية[1]:

1- تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

2- الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو ما يتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة، العمل معا على تحديد السبل المثلى للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

3- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: إن بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من لفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تكرس لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

4- استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية، هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

5- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود، أو قيود على الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

[1] – أنجدرو سيتر، المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة مجلة التمويل التنمية ديسمبر 1996، ص ص 4-6، نقلا سالمي رشيد اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع : التسيير جامعة الجزائر ، 2006 .

6- العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الإيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

7- الإشراك الكامل للمواطنين: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون، ومثل هذه المشاركة تكون ضرورية للأسباب الآتية :

1- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات.

2- أعضاء الجماعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.

3- أعضاء الجماعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.

4- مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

8- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: ينبغي على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة – القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني)، والعمل بخطط متكاملة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

9- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% إلى 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

خاتمة الفصل:

أصبح العالم اليوم في حاجة إلى رؤية معمقة لما يدور في أرجائه و نظام محكم للسيطرة على الفساد المنتشر ولا يتم إلا عن طريق تطبيق مفهومي الحوكمة والتنمية المستدامة في إطار الشفافية والنزاهة لما للمفهومين من ايجابيات واضحة نراها في أغلب الدول الحديثة، من تناسق أطياف المجتمع الواحد والعدالة والمساواة في أداء الواجبات.

وتهدف الحوكمة الرشيدة إلى بناء مؤسسات قوية ومستدامة تعمل على تحقيق التنمية الشاملة وتلبية احتياجات المجتمع بشكل فعال وعادل، كما أن التنمية المستدامة تسعى لتلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، بحيث تكون هذه العملية مستدامة على المدى الطويل وتحافظ على استدامة الموارد الطبيعية والبيئة.

الفصل الثاني

علاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة

تمهيد:

يرتبط تحقيق التنمية المستدامة بالعديد من المتطلبات التى من أهمها الحوكمة البيئية، وهذا نظرا لوجود علاقة وثيقة بين البيئة والتنمية المستدامة، وعليه فان الحوكمة البيئية ليست مجرد أداة إدارية بل هي إطار شامل يضمن أن تكون القرارات والسياسات المتخذة منسجمة مع أهداف التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المقاربات المفسرة لعلاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة بالاضافة إلى دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة وأهم تحديات تطبيقها، ودور فواعل الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: المقاربات التفسيرية لعلاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة.

تعتبر الحوكمة البيئية من العناصر الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وتوجد عدة مقاربات تفسيرية تسلط الضوء على كيفية تحقيق هذه الحوكمة بفعالية، وهي مقاربات عامة وأخرى خاصة.

فقد أدى التدهور في الوضع البيئي العالمي إلى الدعوة المستمرة لإدماج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي على مستوى العالم ككل، بحيث تواجه الدول مخاطر متزايدة نتيجة للآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية وتلوث الهواء والمياه والتصحر وهذا كله فضلا عن ظروف الحروب والنزاعات وخاصة في الدول النامية، لذلك يصعب تناول قضايا ومشكلات البيئة في الوقت الراهن بعيدا عن قضية التنمية[1].

إذ تعتبر إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان ولكن ما حدث هو العكس تماما حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي ساهمت في استنفاذ موارد البيئة وإيقاع الضرر بها بل وإحداث التلوث فيها[2]، فقد جاء في تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة "جون هنوكس": "إن الشواغل البيئية انتقلت من الهامش إلى قلب الجهود البشرية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي شددت الأسرة الدولية مرارا وتكرارا على أن التنمية يجب أن تكون مستدامة ويجب أن تحمي البيئة التي يتوقف عليها بقاء أجيال المستقبل"[3].

[1] مريم أحمد مصطفى، دراسات في التنمية و التغيير في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، 2009، ص221 .

[2] سحر أمين كاتوت، البيئة والمجتمع دار دجلة، الأردن، 2009، ص136

[3] الأمم المتحدة ، تقرير الخبير المستقل السيد جونه نوكسن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والإقتصادية و الإجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية الدورة: 22 البند 03 نيويورك، 24-12-2012.

المطلب الأول: مقاربات الحوكمة البيئية العامة.

تشمل مقاربات الحوكمة البيئية عددا من الأطر والمفاهيم التي تهدف إلى تحسين إدارة الموارد البيئية وتحقيق الاستدامة، وكل من هذه المقاربات تقدم رؤية مختلفة ولكنها مكملة لفهم وتحسين الحوكمة البيئية في سياق التنمية المستدامة، حيث يساعد الجمع بين هذه المقاربات على تطوير سياسات وإجراءات أكثر فعالية وشمولية للتعامل مع التحديات البيئية المعاصرة.

أولا: المقاربة المؤسسية.

تركز هذه المقاربة على دور المؤسسات والهياكل التنظيمية في إدارة الموارد البيئية، وتشمل التحليل القانوني والسياسي والاقتصادي لهذه المؤسسات، وكيف يمكن تحسين سياساتها وإجراءاتها لتعزيز الاستدامة البيئية[1].

ثانيا: المقاربة التشاركية

تشدد على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، في عملية اتخاذ القرارات البيئية، تعزز هذه المقاربة الشفافية والمساءلة والتعاون بين مختلف الجهات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[2].

ثالثا: المقاربة الاقتصادية

تركز على استخدام الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب البيئية، وتداول انبعاثات الكربون، والحوافز المالية لتشجيع الممارسات المستدامة، تهدف هذه المقاربة إلى دمج القيم البيئية في الأسواق الاقتصادية وتحفيز الشركات والأفراد على تبني ممارسات أكثر استدامة[1].

---

[1] مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية في مرحلة العولمة: مقاربة مفاهيمية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد11، جوان 2015، ص 93.

[2] المقاربة التشاركية في مجال البيئة و التنمية المستدامة، مقال منشور على موقع وزارة البيئة التونسية https://www.environnement.gov.tn/ ، تاريخ الاطلاع: 2024/06/01.

رابعا: المقاربة البيئية–الاجتماعية

تسلط الضوء على العلاقة بين العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، تهتم هذه المقاربة بكيفية توزيع الفوائد والأعباء البيئية بشكل عادل بين جميع أفراد المجتمع خاصة الفئات الضعيفة والمهمشة[2].

خامسا: المقاربة التقنية–العلمية.

تعتمد على الابتكار التكنولوجي والبحث العلمي في تقديم حلول للمشكلات البيئية تركز على تطوير تقنيات جديدة لتحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل التلوث وتعزيز الاستدامة[3].

سادسا: المقاربة الشاملة.

تنظر إلى الحوكمة البيئية من منظور تكاملي، حيث تجمع بين الأبعاد المؤسسية والتشاركية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية في إطار واحد تهدف هذه المقاربة إلى تطوير استراتيجيات متكاملة وشاملة لتحقيق التنمية المستدامة[4].

المطلب الثاني: مقاربات الحوكمة البيئية الخاصة:

هذه المقاربات الخاصة تحاول تفسير علاقة الإنسان بالبيئة، وهي كالتالي:

[1] مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص 94.

[2] لوسي بيريز، المعايير البيئية و الاجتماعية و الحوكمة، ترجمة: حميد سمندري، مقال منشور على : https://www.mckinsey.com/ ، تاريخ الاطلاع: 2024/06/01.

[3] مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص 94.

[4] مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص 95.

أولا: المقاربة السلوكية

تنقسم المقاربة السلوكية للحوكمة البيئية إلى مدخلين هما المدخل التقليدي لتفسير سلوك الإنسان في البيئة، والمدخل الإيكولوجي لتفسير سلوك الإنسان في البيئة[1].

أ- المدخل التقليدي لتفسير سلوك الإنسان في البيئة:

تركز اهتمام علماء النفس على دراسة سلوك الإنسان من منظور تقليدي يرتبط بالسمات الفردية والشخصية مثل الذكاء والعمليات السيكولوجية التي تحدث داخل العقل البشري كالتفكير وحل المشكلات وتغيير المشاعر والميول.

فقد نظر علماء النفس للبيئة التي يعيش فيها الأفراد على أساس أنها متغيرة في تأثيرها على السلوك كما أنه تم التعامل معها من منظور الأفراد تحت الدراسة، حيث أن لكل فرد قدراته الخاصة ومفهومه الشخصي عن البيئة التي يدركها وبذلك فإن البيئة المؤثرة على سلوك الإنسان غير ثابتة ومتغيرة بتغير الأفراد.

ب-المدخل الإيكولوجي لتفسير السلوك الإنساني في البيئة:

بتطور العلم السيكولوجي تأكدت أهمية البيئة الكلية في التأثير على السلوك الإنساني بدلا من علم النفس التقليدي الذي يركز على السلوك الفردي والنظر نحو المحتوى السلوكي هو ذلك الإطار الذي يضم كافة المعاملات بين الأفراد وبين المكونات الاجتماعية والمادية للبيئة المحيطة بهم.

[1] عبد الجليل علي عباس و رفيق بوبشيش، الحوكمة البيئية و علاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية و نظرية، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، المجلد11، العدد01، ص 111.

وقد تأكدت العلاقة بين السلوك والبيئة التي يتواجد فيها الإنسان مما أدى إلي حدوث تغيير في مجال العلوم السلوكية[1]، وقد نما هذا التغير في اتجاهين والتكامل بينهما أوجد الدراسات الخاصة بالعلاقة بين السلوك الإنساني والبيئة وهما علم النفس الايكولوجي وعلم النفس البيئي.

ويرجع الفضل لعلم النفس الايكولوجي في تطوير العديد من النظريات التي تناولت العلاقة بين السلوك والبيئة والتي أثرت في مجالات عديدة منها التصميم البيئي[2].

حيث أكد بعض العلماء العلاقة المتداخلة والمتبادلة بين الكائنات الحية من نباتات وحيوانات والتي تشترك في بيئة واحدة ولها موطن واحد، وقد أدى الدمج بين دراسة البيئة وعلم البيولوجيا إلى ظهور مجال البيو ايكولوجي والذي من خلاله تم وضع مجموعة أساسية من الأفكار تفسر العلاقة بين البيئة وسلوك الإنسان.

ثانيا: المقاربة القانونية.

تؤمن هذه المقاربة بالحاجة الماسة إلى تعزيز المؤسسات الشاملة وترسيخها وتفعيل دور الدولة والتعاون الدولي والإقليمي، ودعم فعالية الأنظمة والمؤسسات العالمية[3].

يتفق مناصرو هذه المقاربة على فكرة التنظيم والآليات المؤسساتية والقانونية، وتركز على تشجيع وتدعيم أهداف التنمية المستدامة، وعلى الاستخدام والتدبير المستدام للمناطق الإيكولوجية وتحديد وتقييم المشكلات البيئية الهامة والأنشطة المتعلقة بتدبير البيئة ومن أنصار هذه المقاربة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية .

[1] باهر، إسماعيل فرحات، "العلاقة التبادلية بين السلوك الإنساني والبيئة المادية في الفراغات العمرانية، الباب الثاني: الأسس النظرية لدراسة الإنسان والسلوك الإنساني"، مذكرة ماجستير في التخطيط والتصميم العمراني، قسم التخطيط العمراني كلية الهندسة جامعة عين الشمس، مصر، 1999، ص 50.

[2] باهر، إسماعيل فرحات، المرجع السابق، ص 51.

[3] عبد الجليل علي عباس و رفيق بوبشيش، المرجع السابق، ص 112.

تنطلق هذه المقاربة من فكرة أن علاقة الإنسان بالبيئة يحكمها القانون البيئي سواء على المستوى المحلي داخل الدولة أو على المستوى الدولي، حيث أن مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الدول والبروتوكولات التي تنظم تفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية، تضمن السيطرة على التلوث وحماية الموارد الطبيعية، والحد من تأثير النشاط الإنساني على البيئة الطبيعية سواء داخل أو خارج المجتمع[1].

ثالثا: مقاربة علم الاجتماع البيئي

مع بداية القرن العشرين كان للإسهامات "هربرت سبنسر" تأثير قوي الاهتمام، وخاصة نظريته عن المماثلة البيولوجية، وتركيزه بصورة أساسية على أهمية الميكانيزم البيئي في إحداث التغير وعملية التكيف مع البيئة، فالكائن الحي لا يمكن تناوله بعيدا عن الوسط الإيكولوجي الذي يعيش فيه[2].

وقد طور كل من "كاتون" و"دنلوب" نموذجا جديدا منافسا في مجال علم الاجتماع أطلقا عليه اسم " النموذج البيئي الجديد" تضمن أربعة مبادئ أساسية هي[3]:

1- على الرغم من اتصاف الإنسان بصفات خاصة ومميزة كالثقافة والقيم والتكنولوجيا، إلا أنه واحد من أنواع كثيرة، لا تعد ولا تحصى، تعتمد على بعضها في النسق البيئي الكبير.

2- العلاقات الإنسانية لا تتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية فقط، ولكن تتأثر كذلك بعلاقات متشابكة من الأسباب والنتائج وما يترتب على ذلك من ردود أفعال في نسيج البيئة الطبيعية.

[1] ستيفن، سميث، الاقتصاد البيئي مقدمة قصيرة جدا، ترجمة إنجي بنداري، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر،2014، ص 122.

[2] الضبع عبد الرؤوف، قضايا البيئة و المجتمع: مداخل نظرية ودراسات واقعية، دار الوفاء، مصر، 2004، ص ص 10-11.

[3] عبد الجليل علي عباس و رفيق بوبشيش، المرجع السابق، ص 112.

3- يعيش الناس ويعتمدون على بيئة بيولوجية فيزيائية محدودة تفرض قيودا حيوية وفيزيائية على العلاقات الإنسانية.

4- رغم أن الكثير من قدرة الإنسان على الاختراع مستوحاة أو مستقاة من عدة اختراعات قد تبدو للوهلة الأولى أنها تحمل في طياتها قدرة فائقة، إلا أنه لا يمكن إلغاء القوانين الايكولوجية أو تجاوزها.

المطلب الثالث: دور الحوكمة البيئية وأهم تحديات تطبيقها.

أولا: دور الحوكمة البيئية:

تتطلب الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة مساهمة الأطراف ذات المصلحة المعنية سواء كانت من القطاع العام أو الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني في إعداد ومراجعة استراتيجيات وتشريعات التنمية وكذا تتبع وتطبيق السياسات وتقييمها.

ومنذ انعقاد قمة ريو سنة 1992م فرضت الحوكمة البيئة نفسها أولا على الصعيد الدولي قبل أن تقتحم مقاربات التسيير لمختلف مستويات الفاعلين والدوائر السياسية، حيث ينبغي على الدول ترجمة التشريعات البيئية الدولية إلى سياسات وطنية من خلال سن قوانين وإحداث هيئات للتكفل بها على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتتحمل أيضا المسؤولية على المستوى المحلي في تنفيذ البرامج وجداول العمل وبلوغ الأهداف المحددة على الصعيد الدولي (المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة)[1].

في حين القطاع الخاص فدوره يتجلى في تحقيق مبادئ الحوكمة البيئية من خلال ما يسمى بالمسؤولية المجتمعية للمقاولات والذي هو تطبيق لمبادئ التنمية المستدامة على القطاع الخاص

[1] المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة، "التغيرات المناخية : تحديات المستقبل من أجل تنمية مستدامة"، تقرير الاجتماع الثالث للمكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة. المملكة المغربية: الرباط 2015 ، ص 13.

ومن الناحية العملية على مؤسسات القطاع الخاص أن تسعى إلى مطابقة منشأتها الصناعية مع المعيار البيئي **ISO14000** .[1]

وأخيرا دور مؤسسات المجتمع المدني في إطار مقاربة الحوكمة البيئية حيث هنالك إجماع على أن مشاركة أكبر للفاعلين غير الحكوميين في القرارات البيئية المتعددة الأطراف ستؤدي إلى تقوية الشرعية الديمقراطية للحوكمة البيئية.

فالحوكمة البيئية تلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة اذ من خلالها تتبنى الدول الاستراتيجيات وخطط التنفيذ التشاركية لأهداف التنمية المستدامة وتبني نموذج تنموي قائم على التعاون بين مختلف القطاعات الحكومية والفواعل الثلاث للحوكمة بجعل البعد البيئي من الأولويات، كما من شأنها تفعيل آليات التنسيق بين الوزارات وجهات القطاع العام وبقية أصحاب المصلحة من المشاركة بكفاءة وتخصيص المسؤوليات والموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذا تزويد تلك الآليات بمهام واضحة للتنبؤ باختلاف وتضارب السياسات الناشئة عن مصالح القطاعات المختلفة وإيجاد الحلول لها .

ثانيا: تحديات تطبيق الحوكمة البيئية

هناك مجموعة من العوامل التي تفسر تحديات تحقيق حوكمة بيئية تتمثل في[2]:

1-تأخر ترتيب القضايا البيئية عن أجندة الأولويات الوطنية:

لا تزال قضايا البيئة تصنف ضمن ما يطلق عليه "السياسات الدنيا" التي تكتسب اهتماما أقل من قبل الحكومات المتعاقبة في الدول النامية رغم تخصيص حقائب وزارية أو برامج متخصصة للبيئة، في الوقت الذي تحولت فيه قضايا البيئة من الاهتمام الهامشي إلى الاهتمام المركزي في

[1] العزاوي، نجم و حكمت النقار ، عبد الله ، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000. ط1. عمان، الأردن دار المسيرة، 2017، ص 17.

[2] عبد الجليل علي عباس و رفيق بوبشيش، المرجع السابق، ص 113.

أجندة الدول المتقدمة، لا سيما في ضوء التطور الحاصل في مجال الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان حيث ظهرت مجموعة "الجيل الثالث لحقوق الإنسان" التي تضم حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة والحق في التنمية المستدامة[1].

2-ضعف وعي القطاعات المجتمعية بسياسات التخضير:

بعض قوى المجتمع غير واعية لأثرها البيئي أو للقوانين والأنظمة المؤثرة عليها، بل قد لا يتم إدراك الفوائد الاقتصادية الناجمة عن الممارسات الخضراء والأكثر من ذلك قد تقاوم مجتمعيا فالحوكمة البيئية في الدول النامية ستؤدي لتوفير فرص عمل جديدة للحد من بطالة الشباب وتعزيز النمو الاقتصادي.

3-معضلة ترابط المياه والطاقة والغذاء:

هناك ترابط بين الأبعاد الثلاثة في العديد من الدول النامية حيث تتسم هذه الأخيرة بأنها غنية بالطاقة وفقيرة بالمياه والأراضي الزراعية، وتعاني نقصا في الغذاء.

وتزداد هذه الروابط المشتركة مع ارتفاع الطلب المجتمعي على الموارد نتيجة تزايد نمو السكان وتغير أنماط الاستهلاك، وضعف كفاءة إدارة الموارد وهي ستتفاقم بشكل أكبر بسبب تأثيرات التغير المناخي. توفير متطلبات نقل التكنولوجيا تؤدي التكنولوجيا الخضراء والعمليات العالية الكفاءة دورا أساسيا في التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتحتاج الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير كون أن أحد متطلبات نجاح عملية التحول يتمثل في استعداد البنى الأساسية الوطنية لإنتاج نسخ مطابقة لأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العالمية وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

[1] عبد الجليل علي عباس و رفيق بوبشيش، الحوكمة البيئية و علاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية و نظرية، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، المجلد11، العدد01، ص 113.

4-ازدياد حدة الصراعات الداخلية المسلحة:

فعملية تسوية الصراعات الداخلية المسلحة تمثل حزمة كبيرة من التحديات التي تعرقل المضي فيها، وتحول دون إمكانية إتمامها فمنها ما يرتبط ببعض الأبعاد النفسية للأطراف المتصارعة من حيث غياب عامل الثقة ومنها ما يتعلق بالطبيعة الإجرائية، ومنها ما يتصل بتبلور جماعات مصالح اقتصادية من مصلحتها ديمومة الصراع، بالإضافة إلى العامل الخارجي المعرقل لهذا المسار سواء كان اقليما أو دولي، فضلا عن مواجهة الإرهاب العابر للحدود[1].

5-طغيان النمو الاقتصادي وأولويته:

بغض النظر عن استنزاف المصادر الطبيعية والإضرار بالبيئة الوتيرة المتزايدة للنزعة الاستهلاكية للأفراد والمجتمعات ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المصادر الطبيعية وإحداث خلل كبير في النظم البيئية وتوازناتها[2].

[1] عبد الجليل علي عباس و رفيق بوبشيش، المرجع السابق، ص 113.

[2] المرجع نفسه، ص 114.

المبحث الثاني: دور فواعل الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

للحوكمة البيئية فاعلين رئيسين هما الفواعل الدولاتية، والفواعل غير الدولاتية.

المطلب الأول: الفواعل الدولاتية في الحوكمة البيئية

تلعب المنظمات الدولية دورا هاما في مجال الحوكمة البيئة، حيث تقوم بأنشطة متعددة من اجل تحقيق هذا الغرض، حيث تختلف ادوار الفواعل في تحقيق الأمن البيئي بتعدد الأطراف الدولاتية والتي تتمثل في:

أولا: الدول والحكومات

تعتبر الدول من بين الفواعل الرسمية في الحوكمة البيئية العالمية التي تسعى إلى تحقيق الأمن البيئي، والتي يبرز دورها من خلال الوظائف التالية[1]:

-تنشئة الفرد من خلال التربية البيئية والتي تكون عن طريق عمليات التحسين، نشر الوعي البيئي وغرس قيم المواطنة.

-التحكم والمراقبة في الممارسات البيئية.

-تهيئة البيئة التي تساعد في تطوير التنمية البيئية.

- وضع السياسات البيئية وتنسيقها وتنفيذها على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي.

-تشجيع المجال التكنولوجي من اجل حماية البيئة والإنتاج الأنظف.

-إيجاد حلول للمشاكل والقضايا البيئية.

[1] نوال الثعالبي، دور الشركات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية، أطروحة دكتوراه فب العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية و ادارية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص62.

ثانيا: المنظمة البيئية للأمم المتحدة

تعتبر المنظومة المؤسساتية للأمم المتحدة من أهم واقوي المؤسسات الناشطة في الحوكمة البيئية العالمية من خلال الدور المهم الذي تعلبه مؤسساتها، حيث تشكل الجمعية العامة الخطوة الأولى في عالمية القضايا البيئية، والتي من بينها[1]:

1-برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP : يعد هذا البرنامج أول مؤسسة تختص بالبيئة في إطار المنظومة الأممية والذي تأسس أثر انعقاد مؤتمر ستوكهولم في 1972، أنشأ هذا البرنامج لعدة أسباب وأهداف منها :

-متابعة الشأن البيئي في العالم.

-تحسين نوعية الحياة للأمم والشعوب ولأجيال المستقبلية.

-جعل البرنامج منظمة ريادية في مجال البيئة العالمية لجمع ونقل المعلومات.

-كما يبرز دور هذا البرنامج في الحوكمة البيئية العالمية من خلال عملية الرصد والتقييم والإنذار في مجال البيئة، وكذا تشجيع النشاط البيئي حول العالم وزيادة الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية بالإضافة إلى تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسساتية للحكومات والمنظمات الإقليمية .

-توفير القيادة وتشجيع الشراكة والاهتمام بالبيئة من خلال الإعلام وتحسين نوعية الحياة دون المساس بنصيب الأجيال القادمة.[2]

[1] طلال الموشي ، دور الفواعل غير الدولانية في العلاقات الدولية المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، جامعة، باتنة 2015، ص153.

[2] داود الأزهر، الأمن البيني من منظور القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص البيئة والعمران، الجزائر، 2016، ص81.

2-لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة CSD :هي لجنة ما بين حكومية، انشات عام 1993 تجتمع مرتين في السنة من اجل تقييم ومتابعة مدى التقدم في تحقيق أهداف قمة ريو دي جانيرو 1992[1]، تهدف هذه اللجنة إلى[2]:

-تحسين الاندماج والتكامل بين الأبعاد البيئية الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة في كل المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية.

- تهدف إلى تطوير توصيات السياسة العامة وترقية الحوار وبناء الشركات من اجل التنمية المستدامة بين الحكومات.

3-اللجنة العالمية حول البيئة: تم إنشاء هذه اللجنة عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي قرر إنشاء لجنة مستقلة لزيادة الوعي بالقضايا البيئية، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة دعت إلى تكوين لجنة لمعالجة القضايا الناشئة عن التقاطع بين قضايا البيئة والتنمية بعد التقييم المتشائم الذي عرفه مؤتمر ستوكهولم، ويبرز دور هذه اللجنة في النقاط التالية[3]:

-إقتراح استراتيجيات طويلة المدى للتنمية المستدامة.

-إقتراح آليات لتشجيع الدول النامية نحو التعاون البيئي الدولي والتعاون البيئي بين الدول المتطورة والدول النامية.

- فحص الطرق الملائمة للعمل الدولي الفعال في مجال البيئة .

[1] طلال لموشي، دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية، المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان نموذجا، أطروحة دكتوراه، في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة، 2015، ص 157.

[2] مراد بن سعيد، وصالح زياني، فعالية المؤسسات البيئية الدولية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09 جامعة باتنة، جوان 2013 ، ص216.

[3] المرجع نفسه ، ص ص 216-217.

المطلب الثاني: الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية.

تتميز المنظمات غير الحكومية بأهمية كبيرة في إطار الحوكمة البيئية العالمية من خلال إشراكها إلى جانب الدول والمنظمات الحكومية في حماية البيئة وتحقيق الأمن البيئي[1]، حيث ظهر نشاط هذه المنظمات في مجال حماية البيئة عام 1972 بمؤتمر ستوكهولم في ندوة الأمم المتحدة، وقد لعبت المنظمات غير الحكومية دورا بارزا في حماية البيئة ونشر الوعي البيئي والذي يظهر فيما يلي:

-وضع جدول الأعمال.

-توفير المعلومات والبحوث حول المفاوضات.

-تشترك في صياغة الاستراتيجيات الوطنية للضبط البيئي.

-تعتبر المحفز الرئيسي في تأسيس العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية التنوع البيولوجي.

-تتميز بنشاط في إنشاء المعايير الدولية من خلال حملات التوعية والتعليم تقوم بالضغوطات السياسية اللازمة لإقناع الحكومات بالموافقة على الاتفاقيات الدولية[2].

-المساهمة في تشكيل رؤى المجتمعات للمعلومات محورها حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتمكين.

كما يبرز دورها أيضا في:

-تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية واتخاذ الإجراءات لمعالجتها.

[1] عبد الحق زغدار ووفاء العمري، المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17 ، باتنة 2018، ص191.

[2] مراد بن سعيد دور الفواعل غير الدولانية في الحوكمة البيئية العالمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 01، 2011.

-رصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية.

-إصدار تقارير هامة عن البيئة تتمثل في تعليم الجماهير التربية البيئية، تحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية.[1]

ويكمن تدخل المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية من خلال أشكال متعددة بالإضافة إلى استخدامها لتقنيات واستراتيجيات تتمثل في[2]:

*الخبرة والتحليل تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تقديم أفكار وخبرات للسياسيين من اجل تسهيل المفاوضات وإبراز روح التنافس خارج الطبيعة البيروقراطية الرسمية .

*تعبئة الرأي العام واستخدام سلطة النفوذ تؤثر المنظمات غير الحكومية على الرأي العام عن طريق الحملات الإعلامية من اجل تحريكه على المستوى المحلي والدولي، كما تعتمد استراتيجيات الضغط المعنوي والأخلاقي في مواجهة السياسات التي تخل بالبيئة.

*استخدام السياسة الإعلامية وتبادل المعلومات خلق معلومات قابلة للاستخدام سياسيا وتوجيهها من اجل توجيه سلوكيات الأفراد تجاه البيئة عن طريق الأدلة والنشرات.

* المساهمة في تطوير السياسات البيئية العالمية: تقوم بإثارة الوعي وكسب القرارات من طرف صناع القرار الرسميين للتأثير على السياسات المحلية والخارجية المتعلقة بالبيئة.

* الرقابة والمساهمة في إنفاذ المؤتمرات والمعاهدات الدولية وتكون من خلال ما يلي: تعمل المنظمات غير الحكومية على تقوية المعاهدات الدولية عن طريق مراقبة جهود المفاوضات

[1] عبد الحق زغدار ووفاء العمري، مرجع سابق، ص 191 .

[2] مراد بن سعيد ونور الصباح عنكوش إطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية: دراسة حالة السياسة البيئية العالمية مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد 05 جامعة باتنة، مارس 2015، ص 12.

والالتزامات الحكومية تقوم بإبراز مدى التزام الحكومات بتصريحاتها ومدى ممارساتها حول حقوق الإنسان.

تظهر فعالية المنظمات في مجال أعمال الأطر القانونية لحماية البيئة من خلال خبرتها الكبيرة بمختلف الجوانب التقنية والعلمية والتي تتضمنها النصوص المتعلقة بالحوكمة البيئية[1].

–تساهم في الحوكمة البيئية العالمية عبر إرسال المندوبين للمشاركة في المؤتمرات الدولية لتقديم النصائح، وتعمل على تطوير السياسات البيئية والمساعدة في تطبيق البرامج.

– مستوى شرعية اتخاذ القرارات على المستوى العالمي: يبرز دورها في تحسين النوعية وشرعية الخيارات السياسية للمنظمات الدولية.

–المنافسة الفكرية للحكومات تتمتع المنظمات غير الحكومية بمهارات وقدرات تحليلية وتقنية أفضل بكثير من المسؤولين الحكوميين[2].

[1] عبد الحق زغدار ووفاء العمري، مرجع سابق، ص 192 .

[2] المرجع نفسه، ص 193 .

خلاصة الفصل:

يعتبر البعد البيئي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة باعتبار البيئة هي مصدر مختلف للثروات الطبيعية، بحيث أصبح تفعيل الحوكمة البيئية ضرورة لابد منها لتحقيق التنمية المستدامة وهذا استنادا إلى مقاربة الدور الذي تلعبه الحوكمة البيئية لتحقيق تنمية مستدامة حيث يكون في إطار وضع استراتيجية مبنية على مشاركة كل الفواعل الوطنية والإقليمية والدولية.

فالحوكمة البيئية تعتبر الوعاء الذي لابد أن تنمو فيه فكرة التنمية المستدامة لتفعيلها وبلوغ أهدافها بحيث يرتبط تحقيق التنمية المستدامة بالحوكمة البيئي، وهذا لوجود علاقة وطيدة بين البيئة والتنمية ونظرا لحاجة المجتمع لتحقيق الاستدامة البيئية، فالحوكمة البيئية هي الحل المناسب والأنجح، الذي يتم عن طريقه معالجة المشاكل الناجمة عن الحوكمة الاقتصادية من الناحية البيئية، للوصول إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وبالتالي تقوم بتأمين حقوق الأجيال القادمة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا خلصنا إلى أن الحوكمة البيئية تعد ركنا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة التي تتطور بمرور الزمن وفقا لتطور البلدان وليست مجرد نموذج ثابت، ويمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة كافة أشكال الفساد ولتتمكن الدول من التغلب على مشاكلها التنموية يجب وضع خطط تتناسب مع مجتمعاتها المدنية ونوعية أنظمة الحكم لديها، بالإضافة إلى ضرورة توجيه الجهود لتحقيق ذلك مع التركيز على العامل البشري كأحد العوامل الأساسية.

كما أن تفاقم المشاكل البيئية على مختلف المستويات الوطنية، الإقليمية، والدولية أدى إلى تكاثف الجهود بهدف حماية البيئة و ضمان استمرارها عن طريق الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي من جهة، و تحسين المستوى المعيشي للسكان دون إغفال حقوق الأجيال القادمة.

وعليه لتحقيق الهدف الأول كان لابد من تفعيل ما يعرف بالحوكمة البيئية والتي هي عبارة عن مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل التنمية، هذه التنمية يجب أن تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تصونها للأجيال القادمة وتحافظ على التكامل البيئي لا تتسبب في تدهور عناصر النظام البيئي ولا تخل بتوازنها وهذا ما يطلق عليه بالتنمية المستدامة، والتي تقوم على أساس التكامل بين البعد السياسي الاقتصادي، الاجتماعي والبعد البيئي الذي يعتبر عنصرا مشتركا بين المفهومين، ومن هذا المنطلق يمكن استنتاج المقاربات المفسرة للعلاقة بين الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وهي:

–المقاربة المؤسسية: تركز على دور المؤسسات والهياكل التنظيمية في إدارة الموارد البيئية وعناصرها الرئيسية السياسات البيئية، القوانين، اللوائح، الاتفاقيات الدولية، وإجراءات التنفيذ بهدف تحسين أداء المؤسسات البيئية وتعزيز فعاليتها في حماية البيئة.

– المقاربة التشاركية: تركز على إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرارات البيئية وعناصرها الرئيسية المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، المجتمعات المحلية، القطاع الخاص، الحكومة، وتهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والتعاون بين مختلف الجهات لتحقيق الأهداف البيئية المشتركة.

– المقاربة الاقتصادية: تركز على استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف بيئية وهذا بعناصرها الرئيسية الضرائب البيئية، تداول انبعاثات الكربون، الحوافز المالية، آليات السوق، بهدف دمج القيم البيئية في الاقتصاد وتحفيز الممارسات المستدامة من خلال الحوافز المالية.

– المقاربة البيئية–الاجتماعية: تركز على العلاقة بين العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية وترتكز على التوزيع العادل للفوائد والأعباء البيئية، مراعاة حقوق الإنسان، تحسين رفاهية الفئات المهمشة، وتهدف إلى تحقيق العدالة البيئية والاجتماعية من خلال سياسات وإجراءات تضمن توزيعًا عادلاً للموارد والأعباء البيئية.

– المقاربة التقنية–العلمية: ترتكز على الابتكار التكنولوجي والبحث العلمي لحل المشكلات البيئية من خلال السعي الى تطوير تقنيات جديدة، تضمن تحسين كفاءة استخدام الموارد، تقليل التلوث وتقديم حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات البيئية المعاصرة.

– المقاربة الشاملة: تركز على التكامل بين جميع المقاربات السابقة لتحقيق أهداف الحوكمة البيئية، وعناصرها الرئيسية الجمع بين الأبعاد المؤسسية، التشاركية، الاقتصادية الاجتماعية، والتقنية، وغايتها تطوير استراتيجيات متكاملة وشاملة للتعامل مع التحديات البيئية بفعالية.

وكل مقاربة تقدم رؤية محددة لكيفية تحقيق الحوكمة البيئية، والجمع بينها يمكن أن يؤدي إلى استراتيجيات أكثر شمولية وفعالية لتحقيق الاستدامة البيئية.

تهدف هذه المقاربات الى تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل ومتكامل.

وفي المقابل من ذلك نجد أن تحقيق التنمية المستدامة باعتماد مقاربة الحوكمة البيئية يواجه عدة تحديات أعلى أرض الواقع أهمها:

1-تأخر ترتيب القضايا البيئية عن أجندة الأولويات الوطنية.

2-ضعف وعي القطاعات المجتمعية بسياسات التخضير.

3-معضلة ترابط المياه والطاقة والغذاء.

4-ازدياد حدة الصراعات الداخلية المسلحة.

5-طغيان النمو الاقتصادي وأولويته.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات والمتمثلة فيما يلي :

- العمل على إشراك المواطن والمجتمع في العمل البيئي من خلال الإفصاح على المعلومات في الوقت المناسب، والمتعلقة بالبيئة والقوانين والإجراءات المتخذة في هذا المسار، ومن جهة أخرى نشر الوعي البيئي بين المواطنين للحد من السلوكيات الغير المسؤولة التي تلحق أضرار جسيمة بالبيئة.

-إدخال البعد البيئي في كل الخطط الموضوعة من طرف الحكومة لتحقيق الحماية لهذا الأخير، وتحريك النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة وتفعيلها لتكون في مستوى التطلعات والتطورات العالمية البيئية.

-ضرورة القيام بتغييرات ومبادرات لسد حاجات المجتمع والعمل على توفير فرص العمل وهذا ما يؤدي الى تحقيق التوازن البيئي.

-العمل على إشراك كل الفواعل والتنظيمات المتمثلة في المجتمع المدني والهيئات المكلفة بالبيئة، ودمجها في برامج الحوكمة البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والأهداف التي أنشأت من أجلها الحوكمة البيئية.

- إنشاء أنماط إنتاجية واستهلاكية تستند على قواعد صحيحة في احترام البيئة ومقوماتها من أجل ضمان الاستدامة البيئية للأجيال القادمة.

قائمة المصادر والمراجع

1-الكتب بالعربية:

- أحمد صالح العمرات، الأمن و التنمية – منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل ظروف العولمة، عمان، 2001.

- الضبع عبد الرؤوف، قضايا البيئة و المجتمع: مداخل نظرية ودراسات واقعية، دار الوفاء، مصر، 2004.

- العزاوي، نجم و حكمت النقار ، عبد الله ، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000. ط1. عمان، الأردن دار المسيرة، 2017.

- حسام محمد مازن، التربية البيئية قراءات، دراسات و تطبيقات، دار الفجر ، عمان، 2007.

- دوجلاس ، موسشين مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

- دوجلاس موسشيت ، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين ، مصر ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.

- رفعت رشوان، الارهاب البيئي في قانون العقوبات دراسة تحليلية نقدية مقارنة مصر : دار المعرفة الجديدة ، 2009.

- ريد ديب، سليمان مهنا ، التخطيط من أجل تنمية مستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، الجمهورية العربية السورية ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الأول ، 2009.

- زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية قضايا وتطبيقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2003.

- ستيفن، سميث، الاقتصاد البيئي مقدمة قصيرة جدا، ترجمة إنجي بنداري، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر ،2014.

- سحر أمين كاتوت، البيئة والمجتمع دار دجلة، الأردن، 2009.

- عبد العزيز قاسم محارب ، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، الإسكندرية ، الدار الجامعية الجديدة ، 2011.

- علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالموارد الإشعاعية والكيمياوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية ، الجزائر،2008.

- صالح زباني ، مراد بن سعيد ، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وإشكالات ، ط 1 ، دار قانة للنشر والتجليد، باتنة 2010.

- كريم الجسر، الحوكمة البيئية، تقرير واقع البيئة في لبنان، الواقع و التوجهات، ط2، لبنان، 2010.

- ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ، 2007.

- ماهر أبو المعاطي علي ، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة ، القاهرة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2012.

- محمد خالد جمال رستم، التنظيم القانوني للبيئة في العالم، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.

- محمد عمر سامعي ، نظرية الاحتياط الفقهي ، دراسة تأصيلية فقهية، دار ابن حزم ، مصر ، 2007.

- مريم أحمد مصطفى دراسات في التنمية و التغيير في الدول النامية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2009.

- مريم أحمد مصطفى، احسان حفظي قضايا التنمية في الدول النامية الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005.

- نبيل إسماعيل أبو شريحة، التوعية البيئية والتنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر.-

2-الكتب بالأجنبية:

Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivien, Le Développement Durable Enjeux Politiques Economique et Sociaux , La Documentation Française, IRD Edition, Paris, France, 2005

D'humiers Patrick, Le Développement durable- Le Management De Lentreprise responsable , Editions D'organisation , France, 2005

Frank Dominique Vivien, Jalons Pour Une Histoire De La notion De Développement Durable , Revue: Mondes en Développement, Vol 31, 2003

GUYONNARD Françoise Marie, WILLARD Frédirique le Management environnemental au développement durable des enterprises, ADEME, France, 2005

Hameoum Khaled, Développement Durable et PME- Introduction Du Concept de: Production Plu Propre, La Conférence De L'industrie et L'environnemen , Annaba, 2007

P.Kourilsky et G.Viney, le principe de précaution, rapport au premier ministre, paris ,editions odile

Rich Anand, international Environmental Justice ; A North_South Dimension ,Ashgate Publishing ,Ltd, 2004

world bank.gouvernance and development (Washington: world bank publications) 1992

3-الرسائل الجامعية و المذكرات:

- أنصار أمين الراوي ، محددات الحوكمة ، دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول : عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، طرابلس ، لبنان ، 15.17 ديسمبر 2012.

- باهر، إسماعيل فرحات، "العلاقة التبادلية بين السلوك الإنساني والبيئة المادية في الفراغات العمرانية، الباب الثاني: الأسس النظرية لدراسة الإنسان والسلوك الإنساني"، مذكرة ماجستير في التخطيط والتصميم العمراني، قسم التخطيط العمراني كلية الهندسة جامعة عين الشمس، مصر، 1999.

- بلفضل غوثي و بوركبة عيسى، دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص بيئة و تنمية مستدامة، كلية الحقوق، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022/2021.

- بن براهم سارة، الحوكمة البيئية و دورها في تحقيق التمية المستدامة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص: السياسة العامة و الادارة المحلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015/2014.

– حدة فروحات، استراتجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيقي التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد ،7كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، ،2009/2010.

– حسين عبد القادر، الحكم الراشد و اشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

– خديجة ناصري ، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية

– داود الأزهر، الأمن البيني من منظور القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص البيئة والعمران، الجزائر، 2016.

– زرنوج ياسمينة، إشكالية التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط جامعة الجزائر، 2005–2006.

– سالمي رشيد اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع : التسيير جامعة الجزائر ، 2006.

– شعشوع قويدر ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2014.

– طلال الموشي ، دور الفواعل غير الدولانية في العلاقات الدولية المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، جامعة، باتنة 2015.

– طلال لموشي، دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية، المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان نموذجا، أطروحة دكتوراه، في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة، 2015.

– نوال الثعالبي، دور الشركات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية و ادارية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر، 2012/2011.

4-المجلات و الدوريات:

- اوسرير منور و بن الحاج جيلالي مغروة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التاسع.

- بوسماحة محمد، آلية تطبيق الحوكمة في البنوك في ظل الشمول المالي، مقال منشور على موقع جامعة بشار، الجزائر، بتاريخ: 2022/05/10.

- جيمس بوتون وكولن برادفور : الحكومة العالمية كقوى فاعلة جديدة ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 4 ، المجلد 44 ديسمبر 2007.

- حاجي العلجة، دور الشفافية في تحقيق الحوكمة العامة، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير، العدد 26، جامعة الجزائر3، 2012.

- سامية بابوري، الاصلاح السياسي و الحوكمة الرشيدة، دراسة في العلاقة و المضامين، دفاتر السياسة و القانون، العدد 19، جوان 2019.

- عبد الجليل علي عباس و رفيق بوبشيش، الحوكمة البيئية و علاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية و نظرية، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، المجلد11، العدد01.

- عبد الحق زغدار ووفاء العمري، المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17 ، باتنة 2018.

- قسوم حنان، أثر الشفافية و المساءلة على الاصلاح الاداري، مجلة أبحاث، العدد4، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سطيف01.

- كربالي بغداد وحمادي محمد، إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 45، شتاء 2010.

- محمد جلولي و آخرون، أثر فعالية الحكومة والنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على مجموعة من دول عرب افريقيا، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 11، العدد1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022.

– مراد بن سعيد ونور الصباح عنكوش إطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية: دراسة حالة السياسة البيئية العالمية مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد 05 جامعة باتنة، مارس 2015.

– مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية في مرحلة العولمة: مقاربة مفاهيمية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد11، جوان 2015.

– مراد بن سعيد، وصالح زياني، فعالية المؤسسات البيئية الدولية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09 جامعة باتنة، جوان 2013.

– منى كامل حمد، دليل حوكمة الشركات استجابة جوهرية لتحقيق الحكم الرشيد – دراسة مقارنة، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد1، العدد 1، جامعة النهرين، العراق، 2016.

– مهني وردة ، دور الرشادة البيئية في تطريس الحق في البيئة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 24 جوان 2017.

5–المؤتمرات و الملتقيات:

– غادة على موسى، مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، بحث مقدم المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة، مصر ، ماي 2007.

– نخلة بلخير ، البنى التحتية للحوكمة البيئية كإتجاه لتحديث القطاع العام، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الأول حول تفعيل الدور التنموي للقطاع العام، يوم 27 – 28 نوفمبر 2018 ، جامعة البليدة 2 ، الجزائر.

– نوال ثعالبي ، دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010.

–حرفوش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07–08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف.

–ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07–08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف.

سلامة ، الحوكمة في ظل العولمة ، المؤتمر العلمي الدولي : عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، 17_15ديسمبر ، 2012.

6–المواقع الالكترونية:

/https://alomarylawfirm.com

/https://ecosoc.un.org

/https://www.environnement.gov.tn

www.mohamah.net/law

فهرس المحتويات

أولا: المصادر

الفهرس:

شكر و عرفان.....

اهداءات.....

مقدمة..... 1-4

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد..... 07

المبحث الأول: ماهية الحوكمة..... 07

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة..... 07

الفرع الأول: تعريف الحوكمة..... 07

الفرع الثاني: مبادئ و أبعاد الحوكمة..... 08

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة البيئية..... 14

الفرع الأول: تعريف الحوكمة البيئية..... 14

الفرع الثاني: مباديء الحوكمة البيئية..... 15

الفرع الثالث: مستويات الحوكمة البيئية..... 18

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة..... 19

المطلب الأول: تطور و نشأة التنمية المستدامة..... 19

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة..... 22

الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة..... 23

الفرع الثاني: متطلبات التنمية المستدامة..... 25

الفرع الثالث : أهداف التنمية المستدامة..... 25

المطلب الثالث: أبعاد و مبادئ التنمية المستدامة..... 26

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة..... 26

الفرع الثاني : مبادئ التنمية المستدامة..... 29

خاتمة الفصل..... 31

الفصل الثاني: علاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة

تمهيد..... 33

المبحث الأول: المقاربات التفسيرية لعلاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة..... 34

المطلب الأول: مقاربات الحوكمة البيئية العامة..... 35

المطلب الثاني: مقاربات الحوكمة البيئية الخاصة..... 37

المطلب الثالث: دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة وأهم تحديات تطبيقها..... 40

المبحث الثاني: دور فواعل الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة..... 44
المطلب الأول: الفواعل الدولاتية في الحوكمة البيئية..... 44
المطلب الثاني: الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية..... 47
خلاصة الفصل..... 50
خاتمة..... 51
قائمة المصادر و المراجع..... 57
فهرس المحتويات..... 65

ملخص الدراسة:

في إطار تزايد الوعي الدولي بأهمية الحفاظ على البيئة ظهرت الحوكمة البيئية العالمية وأضحت مطلبا عالميا، وأصبح الاهتمام منصبا حول الآليات المساعدة على تفعيلها عبر مختلف أنحاء العالم، فالبيئة شكلت أحد أهم المواضيع التي حظيت باهتمام عالمي كبير جراء الآثار السلبية المترتبة عنها، لذا جاءت الدراسة لمعالجة إشكالية مدى مساهمة الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم إطار نظري يعرف بالمصطلحين، ومحاولة التعرف على أهمية الحوكمة البيئية ضمن الجهود الأممية والحماية البيئة العالمية، وإبراز دور فواعل الحوكمة البيئية العالمية في تحقيق التنمية المستدامة، وقد خلصت إلى التأكيد على ضرورة تفعيل دور الحوكمة البيئية كمنظومة و آلية عالمية في تحقيق تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة والكبح من العقبات والتحديات التي تحد من فعاليتها.

الكلمات المفتاحية: البيئة، الحوكمة ، الحوكمة البيئية، التنمية المستدامة.

Summary:

In the context of the growing international awareness of the importance of environmental conservation, global environmental governance has emerged and become a global demand, with increasing focus on the mechanisms that facilitate its activation across various parts of the world. The environment has become one of the most significant topics of global concern due to its negative repercussions. Therefore, this study aims to address the issue of the extent to which environmental governance contributes to achieving sustainable development by providing a theoretical framework that defines both terms, and by attempting to understand the importance of environmental governance within the efforts of the United Nations and global environmental protection. Additionally, it highlights the role of global environmental governance actors in achieving sustainable development. The study concludes by emphasizing the necessity of activating the role of environmental governance as a global system and mechanism to achieve sustainable development that ensures the rights of future generations and mitigates the obstacles and challenges that hinder its effectiveness.

Key words: environment, governance, environmental governance, sustainable development.